



PROVISIONAL
A/34/PV.10
26 September 1979
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العاشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ، ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(جمهورية تنزانيا المتحدة)	السيد سالم	الرئيس :
(غيانا)	السيد سنكلير	ثم :
)	(نائب الرئيس)	
(قبرص)	السيد رولانديس	ثم :
	(نائب الرئيس)	

— خطاب سعادة السيد ويليام ر . تولبرت ، رئيس جمهورية ليبيريا

— مواصلة المناقشة العامة [٩] :

أقيت الكلمات من :

السيد فان دير كلاو (هولندا)

السيد ملفاتي (إيطاليا)

٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72254/A

(أ)

السيد كوسوماتما جا (اندونيسيا)

السيد شنويك (تشيكوسلوفاكيا)

السيد كورنك (نيوزيلندا)

السيد باستور (الأرجنتين)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠خطاب سعادة السيد ويليام ر. تولبرت رئيس جمهورية ليبيريا

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستمع الجمعية بعد ظهر اليوم الى خطاب

سعادة الدكتور ويليام ر. تولبرت رئيس جمهورية ليبيريا والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية .

اصطحب فخامة الدكتور ويليام ر. تولبرت رئيس جمهورية ليبيريا الى داخل قاعة الجمعية

العامه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة أشرف بالترحيب في الامم

المتحدة بصاحب الفخامة الدكتور ويليام ر. تولبرت رئيس جمهورية ليبيريا والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية . وادعوه الان لكي يلقي بيانه امام الجمعية العامة .

الرئيس تولبرت (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، بعد خمسة أعوام يكون

قد مضى قرن من الزمان منذ وقفت افريقيا لا تملك الدفاع عن نفسها امام قوات برلين . ان ذات الدول التي نهبت كنوز افريقيا وزجت بأطفالها الى العبودية ، كانت تعلن ان الافارقة لن يكونوا احرارا حتى في وطنهم الافريقي ، ان الظلم والذل كانا ينصبان على الافارقة في افريقيا ذاتها ، وهي المكان الوحيد على الارض الذي يعتبر وطننا له . وفي هذا الوقت بالذات فقد وقفت جمهورية ليبيريا في بسالة في وجه التحديات على مدى سبعة وثلاثين عاما ، رمزا لروح افريقيا التي لا تقهر . وشعلة تحرير افريقيا ، وجذوة انبعاث افريقيا ، التي كانت ضعيفة ماديا ولكنها قوية روحيا .

لقد انصرفت الاعوام ومضت ، والان ونيابة عن ٤٩ دولة افريقية ذات سيادة تبلغ حوالي

ثلث اعضاء هذه الجمعية الموقرة ، فان رئيس ليبيريا يمثل هنا ، محاولا بكل تواضع ان يتحدت ليس عن الانتقام ، بل عن النصر ، ليس عن القوة بل عن العدالة ، ليس عن المواجهة ، بل عن التوفيق ، ليس عن النزاع ، بل عن التسوية . ليس عن الاعمال الذاتية والحماية ، بل عن التعاون الفعلي من أجل التقدم العالمي . لقد جئنا نتحدث ليس من موقع السيطرة ، بل من موقع التنمية ، ليس عن الشقاق بل عن الوحدة ، ليس عن التفاخر بل عن المشاركة . ليس عن الحق بل عن الحب ليس عن استغلال الانسان ، بل عن حقوق الانسان . ليس عن الحرب بل عن السلام .

ان احسن دليل يمكن تقديمه هو ان افريقيا تحت الخطى لتتبوأ مكانها الصحيح فسي
الدليعة المهمة بالشؤون الانسانية ، فبعد مضي أقل من قرن من الزمان منذ عام ١٨٨٤ ، فان
افريقيا احزرت تقدما جوهريا من ذل العبودية الى موضع الامة . من أعماق الاستغلال السى
مجالس النهوض باحوال البشر . وعلى أية حال ، فان هذه الصحوة الجديدة لا يراها الافريقيون
على انها تحقيق تراث طالما انكر عليها ، بل على انها فرصة سانحة طالما تطلعت اليها قارة
عظمى هي مهد الحضارة والانسانية ، ومهد الحياة ذاتها لكي تهب من سباتها ، وان تسهم
باسهام فريد في العلاقات الدولية في عالم مضطرب .

ان شعورنا بالاهمية التاريخية لدور افريقيا بالنسبة لشؤون العالم في هذا الوقت ، يتضح
جليا ويتدعم بانتخابكم كذلك المنصب الرفيع رئيس الدورة العادية الرابعة والثلاثون للجمعية العامة
للأمم المتحدة . انكم أحد أبناء افريقيا البارزين من ذوى القدرة . لقد جئتم من الشقيقة تنزانيا
المحبة للحرية ، وانتم ودولتكم تقفون في طليعة المهمة التي لم تتم بعد لتحرير افريقيا ووحدها
وتنميتها . وفي ميدان الممارك في جنوب افريقيا حيث تدور رحى حرب التحرير ، فان جهود
تنزانيا المعروفة والبناءة ، تضعها في طليعة الدول المحبة للحرية والعدالة . وفي قاعات
الديبلوماسية الدولية والمناقشات وكذلك في ميدان الاعمال وافكار البناءة ، فان تنزانيا
ودبلوماسيتها كانت قد رفعت لواء قضية افريقيا . كل هذه الاسباب مقترنة بما تتميزون به من
خصائص وخبرة ومصرفة وطاقة وديناميكية تجعلنا على ثقة من انكم سوف تقودون أعمال هذه الدورة
الى نتائج هامة ومثمرة .

نود أيضا ان نعرب عن تقديرنا للسيد لييفانو من جمهورية كولومبيا للطريقة الناجحة
والبارعة التي رأس بها الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

اننا نرحب بسانت لوسيا الدولة الثانية والخمسين بعد المائة ، العضو في منظمة الامم
المتحدة . ويانضمامها لهذه العضوية فان الامم المتحدة تكون قد خطت خطوة الى الامام لتحقيق
هدفها نحو العالمية .

ومنذ ختام الدورة الثالثة والثلاثين ، فان القارة الافريقية قد منيت برياح العدا ، ان
انتقل الى جنات الجلد اثنان من ابنائها البررة ، فخامة الرئيس هواري بومدين رئيس جمهورية

الحزائر الديمقراطية الشعبية ، وفخامة الرئيس الدكتور انطونيو اجوستينو نيتو رئيس جمهورية انغولا الشعبية . ان الرئيس نيتو كان واحد من المناضلين من اجل الحرية ، ومن اجل استقلال افريقيا ، بينما وقف الرئيس بو مدين ببسالة من بين طلائع الافارقة والعالم الثالث لتحريرها من الناحية السياسية والاقتصادية . اننا سوف نفتقد نصائحهم ومشورتهم ولكننا نشق ان ارواحهم سوف تذهب الى جنة الخلد .

ان ليبريا كان لها الشرف في تموز/يوليه الماضي لا ستضافة الدورة العادية السادسة عشرة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في عاصمتنا مونروفيا ، وكما اصبح مألوفاً كل عام فان رؤساء افريقيا يجتمعون كأخوة في جو ودي لمعالجة المشاكل الكبيرة في افريقيا ، يدفعهم في ذلك شعورهم بالوحدة والتضامن . ان للقرارات بعيدة المدى التي اتخذت في مونروفيا لدلائل حيوية على التزام افريقيا الحازم بالنهوض بحياة الشعوب ، وكذلك الجهود الخالصة التي تبذلها افريقيا للتوصل الى جميع الطرق المعقولة والعملية لتحقيق التعاون في افريقيا ، وأمن العالم وسلامه . ان افريقيا مصممة الان واكثر من أى وقت مضى ، على دعم المكاسب التي حققتها الدول الافريقية في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ان كثيرا من القضايا التي سوف تناقش خلال هذه الدورة للجمعية العامة لها تأثير مباشر على الموضوعات المطروحة على منظمة الوحدة الافريقية ومن المؤسف ان كثيرا من هذه القضايا المطروحة على هذه الجمعية على مدى سنوات عديدة ، نالت بدون عمل ، وعلى سبيل المثال ، وبعد ما يقرب من عقدين من الزمان منذ قرار الجمعية العامة الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة ، فان مشروع تصفية الاستعمار ولا سيما في الجنوب الافريقي ، لا يزال يغير عل .

وفي مجال نزع السلاح ، فان سباق التسلح بين الدولتين الأعظم يسير بلا هوادة . بسـل للأسف ، علاوة على ذلك ، لا يزال مستوى الانفاق على التسلح في تزايد مستمر من جانب جميع البلدان تقريبا بما في ذلك البلدان الفقيرة ، التي كان من الضروري أن تستخدم مواردها الفقيرة في الانتاج من أجل النهوض بمستوى معيشة شعوبها . ان هذه التجارة وهي تجارة الموت تمارسها الدول - وتجنني من ورائها أرباحا طائلة ولا سيما في تلك المناطق المتزايدة العنف والتفجر في العالم - التي لا تزال تتحدث عن السلم وتتشدق به وتدعي أنها نفسها من دعاة السلم .

مثال ثالث ، في مجال التنمية الاقتصادية ، فبرغم أن عقدي التنمية اللذين أعلننا من جانب هذه المنظمة ، وبرامج الدول الغنية من أجل المساعدة في عملية التنمية ، والدراسات العديدة واستراتيجيات التنمية ، نجد أن الدول الغنية تزداد غنى بينما تزداد الدول الفقيرة فقرا .

وازاء هذه الخلفية القائمة فان الانعقاد السنوي للجمعية العامة ليمثل فرصة لجميع أعضاء هذه المنظمة التي تضم الآن معظم دول العالم كي تجتمع بطريقة سلمية ، ومن خلال النقاش الرصين والمهاديء ، ومن خلال مقترحات معقولة ، تحاول تحقيق عالم أفضل للبشرية جمعاء .

وبينما نجد أن الفالبية للساحقة من سكان العالم تعيش في جهل ، وفقرومريض ، فـان الخطابات البليغة التي لا تنتهي والقرارات المطولة التي تتخذ في الامم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية الاخرى لم تخفف سوى النذر اليسير من آلام البشرية ، فهل يمكن للاصوات التي ضاعت أدراج الرياح حتى الآن أن تسمع ؟

ان افريقيا التي يوجد بها أكبر عدد من دول العالم الفقيرة ، وملايين كثيرة من شعوبنا تعيش في فقر مدقع في مستوى أدنى من حد الكفاف مما يشكل وصمة عار لكرامة الانسان . فهل سنظل الى وقت طويل لا نستطيع الوفاء بالكثير من الاحتياجات في افريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم ؟

ان البرامج العديدة التي نفذت فعلا من جانب الامم المتحدة تستحق ثناء كبيرا ؛ ولكن كثيرا من بنود جدول الاعمال التي لم يتم حلها بعد والخاصة بالتنمية ينبغي أن تكون قضايا ذات أولوية مطلقة . وتعتقد منظمة الوحدة الافريقية - باتفاق الآراء - انه عن طريق الجهود المتضافرة والموحدة مع منظماتنا الاقليمية وعن طريق التحالف المثمر مع المناطق الاخرى من العالم الثالث ، فاننا نحن " البؤساء في الارض " - يمكن أن نحقق تقدما اقتصاديا واجتماعيا حقيقيا .

ان اقامة نظام اقتصادى دولي أمر جوهري اذا كانت الدول الفقيرة ينبغي أن تأخذ قسطها العادل من الثروات الطبيعية التي منحها الله للعالم كي توزع على جميع أنحاء العالم . ومن ثم ، فان منظمة الوحدة الافريقية سوف تعمل بقوة أكبر بالتضامن مع دول عدم الانحياز وغيرها من المنظمات الاقليمية من أجل تنفيذ برنامج العمل بغية اقامة مجتمع أكثر عدلا ومساواة .

وبالمثل وعلى قدم المساواة ، فان ثروات جنوب افريقيا ، وناميبيا وزيمبابوي تخص شعوب هذه الدول . الا أن الافريقيين الذين يكونون الغالبية الساحقة من السكان هناك لا يمكن أن يتمتعوا بأراضيهم بكرامة ولا حتى أن يتمتعوا بالفوائد العادلة لثمار عملهم . ان العنصرية لها اليد العليا هناك . كما أن السياسة الكريهة للفصل العنصرى لا تزال مستمرة هناك بلا هوادة .

ان الانتهاك اليومي لحقوق الانسان في الجنوب الافريقي على حساب الجنس لهو صفة مباشرة في وجه أم افريقيا بصفة خاصة ، وهي وصمة عار مخزية لتلك المنظمة السامية التي عليها التزامات قانونية وأدبية من أجل الدفاع عن الشعوب المضطهدة في كل مكان .

الى أى مدى يمكن لضمير العالم والبشرية المتحضرة أن تسمح للعنصرية والفصل العنصرى أن يظلا نقطة سوداء في عصرنا هذا ؟ ان النظام العنصرى المتغطرس في جنوب افريقيا يعتقد خاطئا ان الشقاق بين الدول الافريقية ، التي تحركه جنوب افريقيا ذاتها ، والمشاكل التي تواجهها أمنيا في مجال التنمية الاقتصادية سوف تمنع افريقيا من تحرير الافريقيين في القارة ، أن العنصريين يعيشون في أوهاهم ، ولكن افريقيا لن تتقاعس عن البريوعدها وعن أداء واجبها من أجل شعوب الجنوب الافريقي . وبينما يستمر العنصريون في ممارسة أذاهم ومعاساتهم فان افريقيا لن تستريح حتى تقف افريقيا كلها شامخة تحت شمس الحرية .

لقد نفذ صبر افريقيا أو كاد ، لكنها ستتصر ، نعم سينتصر الطيب على الخبيث ، وسيهزم الحق الباطل . فالنصر أكيد .

ان افريقيا لممتدة للموقف الذى وقفته دول كثيرة والتأييد الذى قدمته أم كثيرة من العالم فسي النضال ضد الفصل العنصرى والعنصرية . اننا ننتظر ببالح الصبر اليوم الذى نجد فيه أولئك الذين يسلكون مسلكا معاديا في جنوب افريقيا قد كفوا عن تلك الاعمال .

وانطلاقا من ذلك ، فاننا نحث المجتمع الدولي على الاعتراف فورا بالحاجة الى المساعدات

المتزايدة لدول المواجهة الشجاعة الباسلة التي عانت كثيرا ولا تزال تقدم التضحيات الكبيرة في الكفاح من أجل تحرير الجنوب الافريقي من الاستعمار والعنصرية ، ان دول خط المواجهة ، مثلها مثل غيرها من البلدان النامية الاخرى ينبغي أن تستخدم مواردنا الضئيلة ليس فقط من أجل القيام بمسؤولياتها الحتمية في تنميتها الاقتصادية ، بل كذلك من أجل تأييد نضال التحرر النبيل ، ونظرا للصعوبات التي تتحملها ، وأعمال الابادة والقتل التي تواجهها من جانب العنصريين فان تلك الدول الباسلة الشجاعة ينبغي أن تقدم لها المساعدات المادية والمعنوية التي يستطيع المجتمع الدولي أن يمدّها بها .

اننا ندرك انه ما من دولة - على الاقل من الدول غير الافريقية - مضطرة لمساعدة دول خط المواجهة . وفي نفس الوقت ، تشعر افريقيا انه ما من عمل تقوم به دولة ينبغي أن يكون دليلا على التواطؤ مع النظام العنصري في بريتوريا . ان لنا وطيد الأمل في أن جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة أن تعتبر انه ليس من الملائم أخلاقيا أن تتعاون بأى شكل من الاشكال مع جنوب افريقيا لانها بذلك تساعد في استمرارية فظائع الفصل العنصري ، وما من أحد يقدر الديمقراطية وحق الفرد في الحرية واستقرار السعادة كطريق للحياة يمكن ان يقدم تأييدا في أية صورة للمشور المتمثلة فعلا في نظام الفصل العنصري البغيض .

ولكن حتى اذا كانت افريقيا يجب أن تحارب بمفردها - ونرجو من الله ألا يكون الامر كذلك - فاننا لن نتعاس عن واجبنا ، وسوف نوحّد قواتنا حتى يتم القضاء على الفصل العنصري في الوقت المحدد .

وفي مؤتمر قمة مونروفيا ، دعت افريقيا مرة أخرى لحظر كامل على الاسلحة وعلى البترول وغير ذلك من العقوبات الاقتصادية الاخرى ضد جنوب افريقيا . ان التواطؤ النووي بين جنوب افريقيا وبعض الدول الغربية كان موضع شجب وكان هناك مطلب قوى بأن يتوقف هذا التعاون . ان جعل الاسلحة النووية متاحة لمجموعات العنصريين لهو خطر كبير يهدد السلم والامن العالميين ويستحق اهتماما عاجلا من هذه المنظمة .

وفي مواجهة هذا التحدي الصلّف لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، فان بريتوريا تواصل تكتيكها لتعطيل تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال اقليم ناميبيا الدولي بهدف اقامة نظام

عميل هناك وأن مثل هذا التحدي المستمر ، في نظرنا ، لم يدع أمام مجلس الامن حلا آخر غير أن يضع حدا للاحتلال غير الشرعي لنا مييا وذلك بتطبيق التدابير التي نص عليها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . لذلك ، فاننا ندعو مجلس الامن كي ينعقد في أقرب وقت ممكن لهذا الغرض.

ان سوابو هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا كما نصت على ذلك بحق قرارات هذه الجمعية . ومن ثم ، فانه من الضروري أن نواصل تقديم المساعدات المادية لسوابو في نضالها الذي تشنه دون خوف بالكفاح المسلح والمفاوضات من أجل تحقيق حرية ناميبيا . ان التأييد الاقتصادي والمعنوي الذي قدمه المجتمع الدولي والمساعدة الهامة التي قدمتها الأمم المتحدة لشعب ناميبيا هي موضع تقدير كبير من جانب كل أعضاء منظمة الوحدة الافريقية . ان مثل هذا التأييد سوف يظل مطلوباً حتى تتحرر كل بوصة من ناميبيا ، بما في ذلك خليج والفيس .

اذا كانت هناك مبادرات من جانب دول الغرب الخمس من شأنها أن تعجل بانتقال السلطة سلمياً الى شعب ناميبيا وتحقيق استقلاله الحقيقي ، فان هذه الجهود سوف تستحق منا كل الشكر والعرفان .

ان الأحداث التي وقعت في زمبابوي ولا سيما قيام حكومة هناك يرأسها القس موزوريبوا لم تخدع منظمة الوحدة الافريقية ، ولا يمكن أن تخدع أي شعب آخر بأن نظام موزوريبوا قد انتخب بحرية من جانب غالبية الشعب .

ان منظمة الوحدة الافريقية تدين تماماً ذلك النظام العميل لموزوريبوا وتظل على رأيها في أن روديسيا لا تزال مستعمرة لبريطانيا العظمى ، تمردت على التاج . ان منظمة الوحدة الافريقية قد دعت أعضاءها من الدول لكي تمتنع عن الاعتراف بنظام موزوريبوا ، وأن أية محاولة للاعتراف بنظام الأقلية والنظام غير الشرعي لروديسيا من جانب أي عضو في المجتمع الدولي سوف يعتبر عملاً عدوانياً ضد افريقيا .

وفي نفس الوقت ، فان العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة ضد روديسيا يجب أن تستمر ، لأن رفع تلك العقوبات من جانب أية دولة سوف يعتبر اعترافاً بالنظام العميل . وبالاعتراف بالجبهة الوطنية كممثل شرعي وحيد لشعب زمبابوي ، فان منظمة الوحدة الافريقية قد أكدت شرعية النضال المسلح الذي تقوم به الجبهة الوطنية ، ودعت الى دعمه وقررت زيادة المساعدة المالية والسياسية والاقتصادية لها . كان هذا هو الموقف الموحد الذي وقفته افريقيا في مونروفيا .

ومع ذلك ، فان افريقيا لم تغلق الأبواب في وجه التسوية السلمية لمشكلة زمبابوى . ولذلك فان خطة النقاط التسع التي وافق عليها مؤتمر قمة الكومنولث في لوساكا قد أعطت شيئا من التشجيع لافريقيا . اننا نتابع باهتمام بالغ المعادثات الدستورية التي تجرى الآن في لندن والتي جمعت الأطراف الرئيسية في مشكلة زمبابوى على مائدة واحدة . ويحدونا أمل كبير في أن تسفر هذه المعادثات عن دستور واجراءات ملائمة يقبلها كل الأطراف المعنية حتى يمكن لزمبابوى أن تحقق استقلالها الحقيقي تحت حكم الأغلبية .

وبالنظر الي ماتعنيه مشكلة الشرق الأوسط من خطر على السلم والأمن الدوليين ، فقد أكدت افريقيا في مونروفيا تأييدها التام والتزامها القوى ازاء كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق وممارسة كل حقوقه الوطنية .

وانطلاقا من التزامها بتقديم التأييد الكامل لاستمرار العمل من أجل سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، فان افريقيا قد أدانت ، في مونروفيا ، كل الاتفاقات الجزئية والمعاهدات التي تتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني المعترف بها وتتناقض مع مبادئ التسوية الشاملة والعادلة لمشكلة الشرق الأوسط .

أما اذا أدت مبادرات السلام الجارية حاليا في الشرق الأوسط الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة ، فمن الحتمي في رأينا أن يتسع نطاق هذه المفاوضات لكي يشمل الشعب الفلسطيني ، ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية . لأن الشعب الفلسطيني وحده هو الذى له الحق في التحدث عن نفسه ، كما أن مساهمتهم لا يمكن الاستغناء عنها من أجل نجاح أية مبادرة سلمية في الشرق الأوسط . ويجب أن يحترم أيما حق دولة اسرائيل في الوجود من جانب الجميع ، ومنهم الشعب الفلسطيني . وفي نفس الوقت وينفس القدر يجب أن نؤكد على الاعتراف الكامل واحترام الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني من جانب دولة اسرائيل ، وبصفة خاصة حقهم في تقرير المصير واقامة دولة خاصة بهم . ان اسرائيل يجب أن تنسحب من كل الأراضي العربية المحتلة . وفي هذا الاطار ، فان اقامة المستوطنات على الأراضي العربية وقصف اسرائيل المستمر لجنوب لبنان ، والذي تسبب في قتل المواطنين الأبرياء ، انما يسئ الى الرغبة الحقيقية في السلم ويزيد من خطر اندلاع موقف متفجر .

ان كل فرد في عالمنا هذا له حقه الذي لا يمكن انكاره في عودته الى أرض يعتبرها وطننا له . ومن الحقيقي ، أن أي شعب يجب أن يعيش في حدوده المعترف بها دوليا سالما وآمنا ، من التهديدات والخوف ومن الغزو والاحتلال لأراضيهم .

ويتطور المصالحات والتسويات الجديدة في الشرق الأوسط ، فاننا نأمل بحق أن تنقلب المخاوف الى ثقة ، والنوايا السيئة الى نوايا حسنة ، والنزاع الى تعايش سلمي .

وبهذه الروح ، تدعو ليبيريا كل شعوب العالم أن تنضم الى عملية السلام في الشرق الأوسط ، حتى يمكن تحقيق تسوية للنزاع الحالي .

وكما نؤكد على أن تتمتع كل الشعوب بحق بتقرير المصير ، فاننا نواجه تلك الأعمال الخطيرة التي تجرى في الصحراء الغربية . وبعد الوساطة في هذا الموضوع ، وبناء على تقرير لجنة الحكماء الخمسة ، فقد قررت منظمة الوحدة الافريقية في مونروفا ضرورة خلق جو ملائم للسلام في المنطقة عن طريق وقف اطلاق نار فوري وشامل ، وأنه يجب أن يتمتع شعب الصحراء الغربية بحق تقرير المصير عن طريق استفتاء حر وعام يمكنهم من الاختيار بين الاستقلال التام أو الاحتفاظ بالوضع الراهن .

ان افريقيا ، في انمطاعها بمسؤوليتها في هذه المسألة ، من خلال لجنة الحكماء الخمسة ، مازالت تتقدم بمبادراتها من أجل التنفيذ السلمي لذلك القرار . وفي هذه العملية ، فانه من الواجب احترام الاستقلال والسلامة الاقليمية والحدود الدولية المعترف بها لموريتانيا .

ان النزاعات المستمرة التي يتعرض لها شعب الصحراء الغربية فيما يتعلق بتقرير مصيره سوف تعرقل دون داع علاج المشاكل الملحة الخاصة بالتنمية ، والتي يجب أن يتغلب عليها شعب تلك المنطقة .

ان القلاقل السياسية العنيفة والتدخل الأجنبي في جنوب شرق آسيا وأجزاء أخرى من العالم قد منعت التقدم والتنمية هناك . وقد أدت كذلك الى هجرة الشعب الجماعية من بلاده . ان الاستغلال الصارخ لكرامة وحقوق الرجال ، والنساء والأطفال في العالم أمر كره لأنه يد مر أهم مصادر هذا الكوكب .

وفي افريقيا حيث يوجد الآن ٤ ملايين من اللاجئين ، فان هذه المشكلة قد بلغت حد الأزمة . ولذلك فاننا نوجه نداء ملحا الى المجتمع الدولي من أجل زيادة المساعدات لمواجهتها الحاجات العاجلة لهؤلاء ال ٤ ملايين من اللاجئين .

ان الاحترام الكامل لحقوق الانسان ينبغي أن يكون أمرا حتميا مطلقا في عصرنا هذا . ان الأمم المتحدة ينبغي أن توجه أنشطتها لكي تتمتع الشعوب بحقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ان افريقيا تؤيد المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان . وبهذه الروح ، فان مؤتمر القمة السادس عشر لمنظمة الوحدة الافريقية قد خول اعداد صيغة مبدئية للميثاق الافريقي بشأن حقوق الانسان الذي سوف ينص على اقامة أجهزة لدعم وحماية حقوق الانسان في افريقيا .

ان اهتمامنا بحقوق الانسان يدل عليه كذلك انه بناء على دعوة من حكومة ليبيريا وتمشيا مع طلب من هذه الجمعية فان الأمين العام للأمم المتحدة نظم - في منروفيا - من العاشر الى الحادى والعشرين من ذلك الشهر ، حلقة دراسية من أجل انشاء لجان اقليمية بشأن حقوق الانسان وبخاصة في افريقيا . ان هذه الحلقة قد أقرت اقتراحا من أجل اقامة لجنة افريقية لحقوق الانسان . ان هذه اللجنة سوف تقوم بدراسات وأبحاث بشأن القضايا الافريقية في مجال حقوق الانسان . انها سوف تبحث وتقيم حدوث انتهاكات هناك وستقدم كذلك التقارير وتقدم بعض التشريعات المتعلقة بحقوق الانسان والحريات الأساسية . سوف نولي أكبر اهتمام لهذه المقترحات البناءة الهامة والتي ، في رأينا ، سوف تقرنا من المهدف الخاص بلجنة حقوق الانسان لافريقيا والتي أقامها الأفرقة وتتشكل منهم .

ان افريقيا تصبو الى السلام ولن نتردد في أن نبذل قصارى جهدنا من أجل تسوية سلمية للنزاعات الافريقية بروح من التوفيق . ان السلام ينبغي أن يستتب في افريقيا حتى يمكن لتلك الطاقات الجبارة لذلك الشعب الغني والديناميكي أن تتركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان منظمة الوحدة الافريقية تلتزم بدور أكثر أهمية في سياق النهوض بأحوال البشر في افريقيا . ان هذا المنهج هام كذلك لأن عددا كبيرا من الدول الافريقية ودول العالم الثالث لاتزال تعاني تدهورا في ميزانها التجارى وفي عائدات الصادرات بينما نجد أن مديونيتها وتكاليف الواردات ولا سيما الطاقة تزداد ازديادا كبيرا . ان هذه الظروف تعوق أهداف التنمية وأغراضها . وخلال الأعوام الثلاثة الماضية كانت هناك مفاوضات مكثفة من أجل اقامة نظام دولي عادل . وللأسف فان بعض الدول الكبرى ذات الثروات والنفوذ لا ترغب في بزوغ ذلك النظام الجديد . ومن ثم فان أعمالها قد أحبطت البلدان النامية في الحوار بين الشمال والجنوب ، وفي الدورة الخامسة للأونكتاد ، وفي غيره من المؤتمرات العالمية بما في ذلك مؤتمر قانون البحار الذى طال أمده .

ان المحيطات التي تشكل ثلاثة أرباع هذا الكوكب ، تعتبر أعظم موارد الأسرة البشرية التي لم تمس بعد . ومن سوء الحظ أن المفاوضات التي جرت منذ عام ١٩٥٨ من أجل تحقيق المساواة

في استكشاف واستغلال البحار لم تنته بعد . ومن ثم فاننا نحث جميع الدول على أن تساعد ، بأقصى ما يمكن ، على أن يسفر هذا المؤتمر التاريخي عن نتائج ناجحة في العام القادم . وفي هذا العام ، مرة أخرى ، فان القضايا الخاصة بإعمال النظام الاقتصادي الدولي الجديد هي جزء هام من جدول أعمال الجمعية العامة . ان العديد من القرارات قد اعتمدت ولكن مجرد الاعتراف من جانب الدول المتقدمة لا يكفي بالنسبة لضخامة المشاكل التي تواجهها البلدان النامية . ان تنفيذ القرارات المعتمدة واعتماد وتنفيذ غيرها من القرارات الهامة هذا العام أمر ضروري للبقاء على اقتصاد معظم دول العالم الثالث .

ان نطاق هذه القرارات ينبغي أن يتناول العديد من الموضوعات ، من السلع الى استقرار العملة ، من المديونية الى الطاقة . واننا ان نجد دولا غنية تقاسي من تكاليف الطاقة المتزايدة ودولا فقيرة تسحق نتيجة للأسعار المتزايدة فان المجتمع الدولي ينبغي أن يمسك بزمام أزمة الطاقة ويعالجها .

وفي نفس الوقت فاننا نحن في العالم الثالث ينبغي أن نترجم تكافلنا الى أعمال انتاجية والى مشروعات اقليمية وأقليمية حتى يمكن أن نعتمد على ذاتنا . ان منظمة الوحدة الافريقية ، مرة أخرى ، قد التزمت تماما بقرارات الدورتين السادسة والسابعة للجمعية العامة التي تدعو الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتصل بوجودنا .

وفي مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في منروfia فان افريقيا قد صممت على انتهاج منهج تعاوني للتعايش وأقرت اعلان منروفيا للالتزام بالاعتماد الجماعي على الذات والتكافل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان دورة خاصة لرؤساء الدول والحكومات الذي سوف ينعقد في لاغوس من أجل معالجة موضوع التنمية الاقتصادية الافريقية سيؤكد على مشروعات التنمية اقليمية ودون اقليمية . كذلك ينبثق عن دورة مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في منروفيا اقرار استراتيجية للتنمية في افريقيا واقامة مجتمع اقتصادي افريقي وغير ذلك من التوصيات التي يشتمل عليها تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا والخاصة بالنمو الاقتصادي في افريقيا حتى عام ٢٠٠٠ . ان مؤتمر القمة السادس عشر قد أوصى الجمعية العامة ببحث هذه الاستراتيجية كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الدولية لعقد التنمية الثالث .

ان افريقيا تعتمد على المؤازرة المستمرة من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية .

هذا وأود أن أزجي التحية للأمين العام للأمم المتحدة سعادة السيد كورت فالدهايم لتفانيه المستمر من أجل قضايا السلم الدولي والعدالة ولجهوده الواعية من أجل جعل الأجهزة المؤسسية في الأمم المتحدة أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع الدولي المتزايدة ولاهتمامه المثمر بمطامح الشعوب الافريقية . ان التزامه الذي لا يتزعزع بأهداف ومقاصد الأمم المتحدة واهتمامه برخاء الشعوب في كل مكان قد دل عليه أيضا وجوده في مؤتمر قمة منروfia وفي أجزاء أخرى من افريقيا وزياراته لجنوب شرقي آسيا وأوروبا والكاربيبي وغيره من مناطق العالم في هذا العام . اننا نقدم له تحياتنا الخالصة ونتعهد بتقديم أكبر تأييد وتعاون له في محاولاته التي لا تكل من أجل تحقيق الأهداف النبيلة لهذا الجهاز العالي .

وبعد خمسة أعوام وفي الذكرى المئوية لمؤتمر برلين ، فاننا جميعا في افريقيا سوف نواجه معا تحدى عصر جديد في التنمية الافريقية . ان هذا التحدى لن نواجهه على الورق في أية دولة أو عن طريق أى نفوذ ايدولوجي . لن نواجهه عن طريق القهر أو عن طريق التخريب .

لا الأسلحة ولا العداوات سوف تخدم هذا الغرض ولا الثغرات ولا العقد . ان البشر ينبغي أن يقيموا مواردهم المختلفة وأن يوحدوا طاقاتهم الكبيرة عن طريق الوحدة والتضامن بين الأمم ، وعن طريق التسوية والتوفيق ، وعن طريق التعاون والتحالف من أجل التقدم ، وعن طريق الحب وعن طريق السعي وراء السلام والازدهار من أجل بناء مجتمع عالمي أكثر فاعلية .

اننا نسأل الله العلي العظيم أن يبارك أعمال الأمم المتحدة وأن يحقق الوحدة والسلام في عالمنا الموحد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن أشكر سعادة

الدكتور وليام ر. تولبرت ، رئيس جمهورية ليبيريا والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ، على البيان الهام الذي تفضل بالقائه أمام الجمعية العامة .

اصطحب سعادة الدكتور وليام ر. تولبرت ، رئيس جمهورية ليبيريا والرئيس الحالي لمنظمة

الوحدة الأفريقية ، الى خارج قاعة الجمعية العامة .

السيد فان دير كلاو (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ،

باعتباري وزيرا لخارجية مملكة هولندا ، فاني أشعر بشرف خاص أن أتقدم اليكم بالتهنئة لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة . ان وشائج الصداقة والتعاون القائمة بين بلدينا وثيقة وودية . وانني أود أن أشير بصفة خاصة الى الزيارة التي قامت بها صاحبة الجلالة ملكة هولندا الى بلادكم تنزانيا . انني أحبي فيكم - سيادة الرئيس - ممثلا لبلد عظيم يقود أفريقيا .

ان اربعين عاما بعد بداية الحرب العالمية الثانية تدعونا لأن نتأمل في الماضي ، ونستخلص

منه الدروس بالنسبة للمستقبل . وحينما توجهت في الاسبوع الماضي الى بولندا ، ذلك البلد الذي كان الضحية الأولى للحرب ، صدمت صدمة عميقة بذكريات الماضي . لكنني كذلك رأيت فرص وآمال الحاضر والمستقبل . ويجدر بنا أن نتذكر الحرب والعدوان والانتهاكات الشاملة لحقوق الانسان ، وتدبير المؤسسات الديمقراطية ، والأهوال الشديدة التي تعرض لها البشر ، والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية . وعلينا ألا ننسى انهيار عصبة الأمم التي فشلت بسبب افتقارها الى الطابع العالمي ، ولأن أعضائها لم يتحلوا بالحنكة والشجاعة السياسية لكي يجعلوا منها أداة للسلام .

ان الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، من أجل تجنيب الأجيال القادمة ويلات الحرب ، قد

أكدت مجددا ايمانها بالحقوق الأساسية للانسان . فهل أمم اليوم تتذكر دروس الماضي ؟ . لقد

تم انجاز الكثير وتم تجنب مواجهة عالمية حتى الآن ، والاستعمار قد تم محوه الى حد كبير . ان

العالم لديه الآن النظام العالمي لمنظمة الأمم المتحدة بشبكاتهما المختلفة للتعاون الفني والاقتصادى .

ان معايير عالمية جعلت من حماية حقوق الانسان قضية يناقشها العامة وقضية انشغال عام ومباشر .

ان الثورة التقنية ، والاتصالات العالمية أضفت على العالم وحدة طبيعية .

تلك ليست انجازات طفيفة ، ولكن هذه الثورة التقنية ناتجا لم تتمكن من القضاء على الحلقة المفرغة للتخلف الاقتصادي وفقير الجماهير . وهناك نزاعات دولية ما زالت مستمرة وتهدد السلم العالمي . ان مدونات حقوق الانسان قد تم قبولها على المستوى العالمي . ولكنها ، مع ذلك ، عاجزة عن أن تحول دون انتهاك تلك الحقوق . ورغم أنه تم احراز تقدم في بعض المجالات ، إلا أن الأمين العام كان على حق حين تحدث في تقريره العام عن صورة تتسم " بالغموض والتوتر والصراع " . (A/34/1, p.2)

ان صديقي وزميلي وزير خارجية ايرلندا الموقر قد عرض بالأمس وجهات نظر الدول التسع في المجموعة الاقتصادية الأوروبية بشأن المشكلات الرئيسية التي ينبغي ان تواجهها الجمعية العامة . ان لهجة ومضمون بيانه قدما الدليل على أن التعاون السياسي بين الدول التسع لا يزال يكسب أرضا ولا يزال يتعمق ، وان حكومة هولندا لتعرب عن سعادتها لذلك . انني على اقتناع بأن أوروبا الدول التسع ، التي أرجو أن تكون أوروبا الدول الاثني عشرة عما قريب ، مستلزمة بهذه المبادئ وبهذه المؤسسات الديمقراطية ، يمكنها بل ينبغي عليها أن تلعب دورا متعاظما وبناء في الأمم المتحدة وفي الشؤون السياسية والاقتصادية والانسانية .

وباعتباري وزير خارجية مملكة هولندا ، أود الان أن أتناول بروح واقعية بعض القضايا الأساسية ، انطلاقا من الأسس التالية : أولا ، المثل العليا للديمقراطية القائمة على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للانسان . ثانيا ، العلاقة بين المسائل السياسية والاقتصادية والانسانية . وانطلاقا من هاتين المسألتين سوف أتحدث عن حقوق الانسان ، واللاجئين ، والموقف في جنوب شرقي آسيا ، والجنوب الأفريقي ، والشرق الأوسط ، والتنمية ، ونزع السلاح . وفي كل من هذه القضايا فان العوامل الانسانية والسياسية والاقتصادية مترابطة بصورة وثيقة ، وكل منها يتطلب مناهج جديدة وواقعية للتصدي لها * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد سنكلير (غيانا) .

وسوف أبدأ بحقوق الانسان . ان الرفاهية الروحية والمادية للانسان ينبغي أن تشكّل الهدف الأول والرئيسي لجهودنا الفردية والجماعية . ان أى انتهاك لحقوق الانسان يمس ويدمر في بعض الأحيان سعادة ورفاهية الآخرين . كما أن الانتهاك الشامل والمستمر لحقوق الانسان قد يؤثر بصورة خطيرة على السلم والأمن . وعلى العكس من ذلك ، فان الصراعات والحروب تؤدي الى قمع الحقوق الأساسية . وهناك علاقة بين انكار حقوق الانسان ، وبين التخلف الاقتصادي والاجتماعي . ان التعاون من أجل التنمية يمكن أن يكون أداة للدفاع عن حقوق الانسان ، وان ادراك هذه العلاقة قد أدى الى عملية لاعادة النظر المتأني في منظماتنا هذه بالنسبة للعمل الذي يتم في مجال حقوق الانسان والحريات الأساسية ، وان التحليل الشامل الذي تقوم به لجنة حقوق الانسان تحت اشراف الجمعية العامة بموجب القرار ١٣٠/٣٢ قد أدى الى عدد من التوصيات ذات المفزى التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وسوف تعزز هذه التوصيات قدرة لجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية المنبثقة عنها على الاضطلاع بمهامها بكل فاعلية ، وهي تحظى بمساندة مستمرة وفعالة من المنظمات غير الحكومية .

واني لأشعر بالامتنان للثقة التي أولاها المجلس لبلادي حينما انتخبها عضوا في لجنة

حقوق الانسان ، وسوف نحاول أن نكون على مستوى هذه الثقة .

وتتظر حكومتي الى الدفاع عن حقوق الانسان باعتباره جزءا أساسيا في سياستها الخارجية . ومنذ أربعة أشهر قدمت الى برلمان هولندا مذكرة بشأن السياسة الخارجية وحقوق الانسان ، ولقد فعلت ذلك بالاشتراك مع زميلي المختص بالتعاون الانمائي لأننا نعلم جيدا الرابطة القائمة بين سياسة حقوق الانسان وبين سياسة التنمية . وعمما قريب ، فان البرلمان سوف يعقد جلسات استماع عامة بشأن هذه المذكرة ، وبذلك يقدم الدليل على مدى الاهتمام بحقوق الانسان في هولندا .

ان الأمم المتحدة تنهض بدور حاسم في النضال من أجل تأمين احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية في العالم ، وان انجازاتها الخاصة بوضع معايير وخطوط توجيهية في هذا الصدد قد مكنت من بزوغ عهد جديد في العلاقات الدولية . ان المواقف والأحداث في مجال حقوق الانسان في أية دولة كانت أصبحت موضع اهتمام مشروع على المستوى الدولي . ويجدر بنا أن نشير هنا الى المعايير التي وضعت في هذا الصدد . واني أشير الى ضرورة المساواة بين المرأة والرجل

في المجتمع . وسوف يكون المؤتمر المزمع عقده في كوينهاجن في العام المقبل ذا أهمية كبرى في هذا الشأن . وينبغي على الجمعية العامة أن تضع اللامسات الاخيرة في الاتفاقية الخاصة بالقضاء على التمييز ضد النساء ، وأن تواصل العمل لمنع التعصب الديني وعقوبة الاعدام .

ومع أن الامم المتحدة قد بذلت الكثير في مجال وضع المعايير الخاصة بالدفاع عن حقوق الانسان ، الا أنها لم تصادف نفس النجاح حينما تعلق الأمر بترجمة تلك المعايير الى واقع فعلي . ولقد كان الأمين العام محقا عندما قال ان الدول الاعضاء ينبغي أن تكون على مستوى مسؤولياتها . ولا تزال التقارير الخاصة بالانتهاكات الشاملة والمستمرة لحقوق الانسان تتوالى من عدد من البلدان ، كما أن هناك عمليات سجن كبيرة وتعذيب وتصفية جسدية وقضاء على المعارضين السياسيين وعمليات تعصب ديني تقترف ضد قطاعات كاملة من السكان . وبقينا فان بعض الأنظمة القمعية قد اختلفت ، ولكننا لا نزال نشهد صور العنف في مناطق كثيرة من العالم .

ونحن الأمم المتحدة لا نستطيع أن نبقي مكتوفي الأيدي ازاء ذلك ، وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا من أجل وضع المعايير الدنيا لحماية الكرامة الانسانية .

ان احدى نتائج ازدياد حقوق الانسان وعدم احترامها ، تدفق اللاجئين المستمر . وقد شهد هذا العام زيادة متفجرة في عدد اللاجئين من جنوب شرقي آسيا . ولقد أعربت عن سعادي للمبادرة التي اتخذها الأمين العام بدعوة ممثلي عدد كبير من الدول الاعضاء للالتقاء في جنيف في تموز/يوليه لمناقشة وسائل وسبل التخفيف من هذه المشكلة . واني اتفق مع الأمين العام وزميلي فرايدلند في أن هذا اللقاء يعد مثالا طيبا في منظومة الأمم المتحدة لما يمكن معالجته من مشكلات دولية قد تشور . وباسم حكومتي أعاود تأكيد رغبتنا في التعاون مع الجهود التي تتم في اطار المندوب السامي لشؤون اللاجئين ، لمساعدة اولئك الذين رحلوا عن بلادهم .

وأود أن اؤكد على المبادئ التي تتطلب احترام حقوق الافراد ، والتي تشكل أساسا قويا لحسن قيام العلاقات بين الدول .

ان الاعتراف بهذه المبادئ والالتزام بها يشكل شرطا مسبقا بالنسبة لأي حل دائم . وأي خرق لمبادئ حق اللجوء يشكل مساسا بالمبادئ الانسانية المقبولة عالميا . ومع ذلك ، فان الموقف الحالي في جنوب شرقي آسيا هو موقف صعب ، ولا يمكن أن يحل الا بواسطة بلدان الملجأ

الأول . وبطبيعة الحال ، فان لقاء جنيف قد أكد على المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي كـهـ في مجال البحث عن حلول دائمة للمشكلات العاجلة أو المشكلات ذات الاجل الطويل . ان الاستعداد للبحث عن مستوطنات مؤقتة مناسبة واعادة توطين اللاجئين في بلدان أخرى وتقديم المساعدات للتنمية ينبغي أن تساعد على حل الموقف الراهن . وأود أن أتقدم بندا ء خاص الى البلدان التي رحل عنها اللاجئين ، وبصفة خاصة فييت نام وكمبوتشيا حتى تضطلع بمسؤوليتها الأساسية . ان أحدا لا ينبغي أن يضطر الى ترك بلاده خوفا ، أو لأن الظروف فيها أصبحت غير محتملة بحيث لا يستطيع البقاء فيها . ان الموقف في جنوب شرقي آسيا ليس الا جزءا من المشكلة الدولية للاجئين . ان مناطق أخرى تتطلب بالمثل اهتماما . وانني أشعر بأكبر قدر من الاحترام للجهود القيمة التي بذلتها بلدان كثيرة من أجل القضاء على مشكلات اللاجئين في مناطقهم ، كما أوضح ذلك المؤتمر الافريقي المعـني باللاجئين الذي عقد في أروشا في ايار/مايو من العام الماضي . وانني أعتزم هذه الفرصة لأشيد بالسيد بول هارتلنغ المندوب السامي لشؤون اللاجئين—معاونيه . واذ كان الموقف الراهن يتطلب تعزيز مكتب المندوب السامي لشؤون اللاجئين ، فانني أطلب من الأمين العام أن يتقدم الى هذه الدورة بالمقترحات التي يمكن أن تعزز هذا المكتب .

ان الموقف المروّع السائد في كمبوتشيا يثير قلقا فوريا . ان مئات الآلاف من الأطفال والنساء والرجال مهددون بالمجاعة والموت . ان شعبا بأسره يتعرض للتفكك . وانني لا أود أن أصدر حكما على الموقف السياسي . وبغض النظر عن يمسك بزمam السلطة ، فان المساعدة ينبغي أن تقدم لهؤلاء السكان دون ابطاء . ان بلادى مستعدة للمشاركة في ذلك . ان هذه الجمعية ينبغي عليها بصورة فورية واجماعية أن تحث كل المعنيين باتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل تقديم الفوٹ بصورة عاجلة وفورية .

ورغم أن الفوٹ العاجل ينبغي أن يحظى بالأولوية ، فان العالم ينبغي أن يدرك المشكلات الاقتصادية والسياسية المتشابكة في جنوب شرق آسيا . ان الأمين العام يقول في تقريره ان الموقف يمكن أن يصبح تهديدا للسلم العالمي . ان المسؤولية الأولى لتجنب هذا التهديد والتعمير الاجتماعي والاقتصادى للمنطقة يقعان على عاتق بلدان الهند الصينية نفسها ، ولكن الدول العظمى أيضا تتحمل مسؤولية ضخمة من أجل السلام في المنطقة . ان البلدان المجاورة التي تنتمي الى اتحاد شعوب جنوب شرقي آسيا تعرب بحق عن اهتمامها بهذا الوضع . وأود أن أشيد بالجهود التي تبذلها هذه الدول من أجل تحقيق الوحدة والاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا . ولكن المجتمع الدولي لا ينبغي أن يظل بمعزل عن ذلك . ان بلدان المنطقة ينبغي أن تعطى فرصة جديدة لتحقيق السلام والتنمية من خلال التعاون الدولي . ان لدينا الادوات اللازمة للتنمية والتعمير الاقتصادي والاجتماعي . وعلينا أن نغتنم امكانات لجنة ميكونغ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ، وبنك التنمية الآسيوى .

ان هولندا مستعدة ، مع آخرين ، على أساس أن تكون الظروف السياسية مواتية ، أن تساعد في التنمية الطويلة الأمد في المنطقة .

ان الانكار المنتظم لحقوق الانسان الجوهريه يعد قضية اساسية في الجنوب الافريقي . ان الموقف المبدعي لهولندا مازال دون تغيير . اننا ندين الفصل العنصرى ونرفضه . واذ لم تغير جنوب افريقيا سياستها الأساسية ، فان المزيد من الضغط من قبل المجتمع الدولى ، بما في ذلك توقيع العقوبات ، ستصبح حتمية . ان سيطرة جنوب افريقيا على ناميبيا يجب أن تنتهي .

ان التطور الديمقراطي نحو الاستقلال تحت الرقابة الدولية ينيغي أن يستمر دون تأخير . ينيغي أن تحصل زمايو على الاستقلال في ظل حكم الأغلبية الديمقراطية . فطالما ليس هناك حكم للأغلبية ، فان العقوبات ضد النظام غير المشروع لا بد أن تطبق بصرامة .

ان هولندا ترحب باتفاق لوساكا حول مستقبل زمايو وتناشد جميع الأطراف المعنية أن تفتتم هذه الفرصة لتفادي اراقة جديدة للدماء والفوضى في جنوب روديسيا وفي البلاد المجاورة حتما . ويحدوني الأمل في أن المؤتمر الذي دعت اليه الحكومة البريطانية في لندن سيكون ناجحا . ان السياسة البغيضة للفصل العنصرى مازالت المشكلة الأساسية في جنوب افريقيا . انني أعترف أن تغييرا أساسيا يعد أمرا صعبا ومؤلما ، ولكن الفصل العنصرى ينيغي أن يختفي . وفي الآونة الأخيرة ، فان أصواتا جديدة تتحدث عن التعقل والتغيير قد سمعت في جنوب افريقيا . وأود أن أوضح الآن أن هولندا مازالت مقتنعة بضرورة ممارسة الضغط المستمر سياسيا وأديبيا ، واقتصاديا اذا كان ذلك ممكنا وانني اعتقد أن هذه الأصوات ينيغي أن يستمع اليها وأن تشجع . وبينما لا يزال هناك وقت وأمل فينيغي ألا نوصد الأبواب ، طالما أن ذلك قد يسهم في اجراء التغييرات الجذرية التي يمكن أن تصون الجنوب الافريقي من الفوضى ويمكن أن تجنبنا الكارثة . ان زميلي من ايرلندا بيّن موقف الدول التسع بالنسبة الى الشرق الأوسط ، وبذلك عبّر تماما عن موقف هولندا .

ففي ظل التعقيدات السياسية والعسكرية للموقف السائد في الشرق الأوسط ، فان أهـدا منا ينيغي ألا ينسى القلق والمعاناة ، ومصير الشعب . ان ثلاثين عاما من النزاعات والحروب قد عرّضت شعوب الشرق الأوسط لآلام لا يمكن نكرها . ولا ينيغي لأى منا أن ينسى معاناة وقلق الرجال والنساء في اسراييل ، وكذلك معاناة الشعب الفلسطيني وتطلعاته والدماء التي سفكت نتيجة كل أعمال العنف .

ان أحداث العام الماضي حملتنا على الاعتقاد أن هناك بارقة أمل جديد في ايجاد حل للنزاع الاسرائيلي العربي الذي يشيع الانقسام بين الشعوب . وبين رجال ونساء الشرق الأوسط ، ومازال يشكل تهديدا للسلم العالمي . وفي هذا العام ، عام الطفل ، ما الذى يمكن أن نتطلع اليه أكثر من أمل جديد ومستقبل جديد لأطفال الشرق الأوسط ؟

وكبلد يشارك في قوة حفظ السلام في لبنان ، فان هولندا ترى أنها ملتزمة بجهود حفظ السلام في الشرق الأوسط . وأود أن أعيد ما أورده الأمين العام في تقريره السنوي حول المهام الكبرى التي تقوم بها هذه القوة للحد من الصراع وما تقوم به في أحد الأجزاء الأكثر حساسية وتفجرا في العالم . ان سحب هذه القوة سوف يكون تجربة غير مسؤولة ومد مرة . انني أكرر النداء الذي وجهته هولندا في مجلس الأمن من خلال القنوات الثنائية وغيرها الى أن تحترم كل الأطراف المعنية المهمة الحيوية لقوة حفظ السلام في لبنان وأن تجنب كل ما يمكن أن يعوق قيام هذه القوة بعملها . انني أضم صوتي الى النداءات الملحة التي ترمي الى الإبقاء على الهدنة الحالية في الجنوب اللبناني . لقد كنت دائما مقتنعا بضرورة إيجاد آلية فعالة لحفظ السلام . ان بعض المشكلات التي صادفتها قوة حفظ السلام في لبنان وقوات حفظ السلام الأخرى التابعة للأمم المتحدة ترجع الى عدم وجود اتفاق حول القواعد الفعالة التي ينبغي أن تلتزم بها هذه القوات . ان الأمم المتحدة تواجه صعوبات كثيرة مختلفة في مجال تمويل هذه القوات . وفي العام الماضي قدمت الدول التسع اقتراحات بناءً بالنسبة الى عمليات حفظ السلام ولكن هذه الاقتراحات لم تحظ بالتأييد الجماعي . ان تجربة قوة حفظ السلام في لبنان تؤكد على ضرورة مواصلة الجهد من أجل الاتفاق حول القواعد العملية والاجراءات والأساليب التي ينبغي أن يعمل بها بالنسبة الى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام .

ان التعاون في خدمة التنمية يعد جزءاً أساسياً من سياستنا الخارجية في سبيل تحقيق السلام والأمن ولتحقيق توزيع عادل للثروة وازدهار اقتصادى للعالم . وينبغي في هذا الصدد أن نولي اهتماماً خاصاً للسياسة التي ترمي الى تعزيز الجهود التي تبذل في هذا الاتجاه . ان السلم والأمن في العالم لا يمكن الحفاظ عليهما دون أن تكون هناك سياسة عالمية متكافئة . هناك دول تعيش في ظل استقلال سياسي ، ولكنها تعيش في ظل تبعية اقتصادية . والرخاء المستمر في دول الشمال لا يمكن أن يستمر دون نقل الموارد الى دول الجنوب ، وذلك هو هدف التعاون من أجل التنمية ، وهناك ما هو أكثر من العوامل الاقتصادية . هناك كذلك ضرورة ايلاء أهمية لحقوق الانسان والتنمية . وهناك الادراك المتزايد ، وأود أن اقتبس في هذا الصدد ما ورد في تقرير الأمين العام :

” بأن هناك حقاً انسانياً في التنمية ، وأن احترام حقوق الانسان يمكن أن يؤدي الى ايجاد جو يلهم الناس ويدعوهم لبذل المزيد من الجهود من أجل التنمية ، وأنه ينبغي ان تحتل الاعتبارات المتعلقة بحقوق الانسان مكانة بارزة باعتبارها مكونات أساسية في النهج المتكامل تجاه التنمية ” (A/34/1, p.14) .

ومن هذا المنطلق فان هولندا قد منحت نيكاراغوا وأوغندا ، بعد اختفاء الأنظمة القمعية منهما ، مساعدات انمائية .

وسوف تواصل هولندا سياستها النشطة في التعاون من أجل الانماء ، وسوف تعمل على احداث تغييرات هيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وسوف تطبق سياسات وطنية ودولية محددة من أجل مكافحة الفقر . ورغم الصعوبات المالية الخطيرة التي تعاني منها هولندا ، الا أنها سوف تبقى على مستوى الانفاق الخاص بالمساعدة الرسمية من أجل التنمية وهو ٨.٠ في المائة من الدخل القومي .

لقد تلقت حكومة هولندا باهتمام كبير الاقتراح المقدم من مجموعة ال ٧٧ والخاص باجراء جولة من المفاوضات الدولية بالنسبة للتعاون الاقتصادي الدولي خدمة للتنمية ، وترى في ذلك مبادرة جديدة هامة ترمي لاعطاء دفعة للحوار بين الشمال والجنوب . ويجدر بنا أن نشير الى أن البلدان النامية قد اقترحت ادراج موضوع الطاقة باعتباره احدى القضايا الأساسية في هذه المفاوضات

الجديدة المقترح اجراءؤها ، لأن من الواضح أن مسائل توفير الطاقة بما في ذلك اسعارها والحفاظ على الموارد المتجددة لها يعد أمرا ذا أهمية حيوية بالنسبة لمستقبل الاقتصاد العالمي . ان اقتراحات مجموعة ال ٧٧ تثير بعض المسائل الهامة والصعبة المتعلقة بالمؤسسات والاجراءات . ويجدر بنا بصفة خاصة أن نقول ان هذه المفاوضات الجديدة لا ينبغي ان توقف أو أن تعوق المفاوضات الجارية حاليا . وهولندا على استعداد لأن تناقش وأن تتفاوض بشأن هذه المسائل ، وأن نتحدث في جميع آثار هذه الاقتراحات في اطار اللجنة الجامعة . وينبغي في نفس الوقت ان تواصل الأعمال الخاصة بالاستراتيجية .

ان نزع السلاح قد يكون هو المسألة الأكثر حيوية في قضية حقوق الانسان ، لأنه في هذا العصر النووي ، فان بقاء الجنس البشري يعد في خطر .

ان انتشار الأسلحة النووية ينبغي ان يكون بالنسبة لنا جميعا مصدر قلق وانشغال . ان انتشار الأسلحة النووية سوف يثير القلق على المستويين الاقليمي والدولي وسوف يجعل من الصعب تحقيق نزع السلاح النووي بين الدول التي تمتلك هذه الاسلحة في الآونة الراهنة . ان الحاجز الهام الذي يحول دون انتشار الأسلحة النووية يكمن في معاهدة عدم انتشار تلك الأسلحة . ان اكثر من ١٠٠ دولة قد أصبحت طرفا في هذا الصك الدولي ، وبعضها قد انضم الى هذا الصك في الآونة الاخيرة . وهناك بلاد أخرى ، وبصفة خاصة تلك التي تقدمت في احراز السلاح النووي ، ينبغي ان تتغلب على تردداتها بالنسبة للانضمام الى تلك المعاهدة .

ولا بد من تعزيز نظام عدم الانتشار . وينبغي ان يكون هدفا هو تحقيق اجماع بالنسبة للقواعد الجديدة في مجال التعاون الدولي من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، بما في ذلك توفير مجالات الطاقة . وبالنسبة لكل من تقييم دورة الوقود النووي الدولية وكذلك مؤتمر الاستعراض الثاني الخاص بمعاهدة عدم الانتشار ، فان كلا منهما يعتبر أمرا ذا أهمية كبيرة في تحقيق مثل هذا الاجماع في الرأي .

ان وقف سباق التسلح بين الدول النووية الحالية يعد شرطا مسبقا بالنسبة لعدم الانتشار . ان اتفاقية سولت الثانية تعد خطوة حيوية على هذا الطريق ، ومن هنا فان المصادقة عليها تعد ذات أهمية كبيرة . ان المفاوضات الخاصة باتفاقية سولت الثالثة ينبغي ان تبدأ قريبا .

ان توقيع اتفاقية شاملة في هذا الصدد ، أصبح أمرا ذا أهمية عظمى بسبب المؤتمر الذي سوف يعنى بمسألة معاهدة عدم الانتشار . ان أى فشل في توقيع هذه المعاهدة الخاصة بعدم الانتشار سوف يؤثر تأثيرا سيئا على نتائج هذا المؤتمر . ان ضمانات نووية سلبية واقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ، ينبغي ان تكون موضع تقدير كبير بالنسبة لاستخدام الطاقة في الأغراض السلمية . وأود أن أعرب عن قلق خاص أمام الموقف السائد حاليا في جنوب آسيا . ولقد تلقينا تأكيدات سواء من الهند أو من باكستان بالنسبة للطبيعة السلمية لبرامجهما النووية . ونحن بينما نتفهم احتياجاتهم — الاقتصادية من ناحية الطاقة ، فإني أود أن أحث هاتين الدولتين على أن تؤكدوا رغبتيهما في أن تصبحا عضوين في معاهدة عدم الانتشار ، وبذلك يتحول جنوب آسيا الى منطقة خالية من الأسلحة النووية .

وتلي موضوع عدم الانتشار مسألة سياق التسلح التقليدي ، وهذه المسألة تتطلب أولوية عالية في الأمم المتحدة . ان عملية نزع السلاح سوف تتعرض للخطر كما سيتعرض السلام للخطر ، ما لم نتوصل الى اتفاق بشأن التدابير الدولية للسيطرة على تصدير الأسلحة التقليدية المتزايد الى كثير من الدول والمناطق فسي العالم كله .

وهنا ، فان بلدان العالم الثالث تتحمل نفس المسؤوليات مثل دول العالم الصناعي .
 ان كل القضايا التي عالجتها تشترك معا في العوامل السياسية والاقتصادية والانسانية .
 وهي كذلك تشترك في احتياجها العام لمؤسسات فعالة على نطاق عالمي . لقد تأثرت بندا الامين
 العام في تقريره بالنسبة الى تدعيم الامم المتحدة والدفاع عن سلامة الخدمة المدنية الدولية . انه
 يثير مسألة معرفة ما اذا كانت الامم المتحدة ، في المرحلة الحالية من تطورها ، سوف تكون في وضع
 يمكنها من ان تواجه تهديدا مثيرا للمسلم والأمن الدوليين . انني اعود الى نقطة بدايتي فأقول :
 ان اربعين عاما بعد الحرب العالمية الثانية ينبغي ان تكون درسا لنا . ان عام ١٩٢٩ ليس عام
 ١٩٣٩ ولكن ينبغي الا ننسى ابدا النتائج المشؤمة التي تعرض لها العالم بسبب انهيار عصبة الامم
 حينما فشلت في مواجهة تهديد السلم والأمن الدوليين بالخطر . ان الرد الوحيد على نداء السيد
 فالد هايم هو انه ينبغي على الجمعية الا تنسى ابدا احوال ودروس الماضي وان تستخدم وتستخدم
 الامم المتحدة ، وهي الاداة الدولية الوحيدة التي لدينا لتجنيد الاجيال القادمة ويلات الحرب .

السيد مالفاتي (ايطاليا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوالي ان

اتقدم اليكم بأحر التهاني على انتخابكم ، الذي يدل على مدى التقدير الذي تحظى به تنزانيا في
 العالم أجمع لفعاليتها وواقعيته التي تطبع مساهمتها في الشؤون الدولية .
 ان زيارة الرئيس نيريري لروما في الشهر الماضي قد عززت ، من ناحية اخرى ، في اذهاننا صورة
 بلد وقارة يحركهما اصرار قوى على المشاركة النشطة في حل المشكلات التي يرتبط بها نصيب كبير من
 مستقبلنا .

وبينما اغتنم هذه الفرصة لكي اتقدم بالتحية الى سلفكم الرئيس ليفانو اجويري ، فاني على
 ثقة من انه تحت رئاستكم التي بدأنا فعلا نقدر كفاءتها وفعاليتها ، فان هذه الجمعية العامة لن
 تلبث ان تشكل مرة اخرى اهم لقاء في العام لتقييم نتائج أنشطة الاثنى عشر شهرا ، ولكي نقيم بشجاعة
 الاهداف التي لم يتم تحقيقها ، وذلك من اجل الوصول الى اساليب جديدة تؤدي الى التعاون بين
 شعوبنا .

والواقع اننا جميعا سوف نواجه مرة اخرى بمسؤولية كبرى خلال المناقشات العامة لهذه الدورة .
 ان الامم المتحدة لا يمكن ان تكون الا نحن انفسنا شعوب الارض نريد ان تكون . انها تعتمد علينا ،

سواء كانت سوف تستمر في ان تكون محفلا للحرية والمناقشة الصريحة للأفكار ، او سواء كانت سوف تتحول الى ساحة المصراعات .

ان ايطاليا ترحب بقبول سانت لوسيا في عضوية الامم المتحدة كخطوة جديدة نحو الهدف النهائي للمعامية ، وهي تتطلع الى تعاون مشر مع هذا العضو الجديد في منظمتنا .

وانا كنا نستطيع ان نوكد ان تقدا ما فصالا قد تم على الطريق الصعب للمتفاهم بين الشعوب فان الفضل يجب ان يعطى الى الدكتور فالد هايم الامين العام والى الطريقة التي استطاع ان يعالج بها التطورات الخطيرة التي سببت هذا العام ايضا قلعا خطيرا للانسانية .

ان الانشطة المشروحة في مقدمة التقرير السنوي للامين العام تشهد على جهد لم يكل ابدا في مواجهة الصعوبات ، وبلاضافة الى النجاح العظيم الذي اقترن بالمبادرات الفردية فان هذه الانشطة هي التأكيد الافضل لحيوية وسلامة الامم المتحدة في الآونة الراهنة التي اصبحت فيهما الانسانية تدرك بصورة متزايدة المستقبل المشترك ، واصبحت تواجه فيها مشكلات سياسية واقتصادية كبيرة لا يمكن ان تحل الا على المستوى العالمي .

ان ايطاليا تدرك تماما هذا التكافل العالمي الذي اصبحت يضع كل بلد ، بصورة مضطربة ، امام مشكلاتها . اننا لا نمكن ان نفجح في حل هذه المشكلات بصورة ثنائية .

ولهذه الاسباب ، استلهمت دائما السياسة الخارجية لايطاليا المثل العليا للتعاون الدولي المتزايد الذي يجد نقطته المرجعية في مشاركة ايطاليا في العمل المكثف والخاص بالامم المتحدة من اجل السلام وتنمية الشعوب .

وينفس الروح ، ان ايطاليا ملتزمة في المساهمة في بناء المجتمع الاوروبي الذي يسير الآن في طريق التوسع بحيث يستقبل اليونان واسبانيا والبرتغال . ان هذا المجتمع الاوروبي يجب عليه ان يستمر في تطوير عمله للمتضامن والسلام على مستوى عالمي ، على ان يكون الهدف الابتدائي هو المساعدة في اقامة توازن اعدل في الوضع الاجتماعي والاقتصادي لشعوب العالم . وبالنسبة الى بناء اوروبا فان مشاركة الشعوب في الاجهزة الدستورية والبرلمانية لها اهمية حيوية . ولهذا السبب فاني اود ان استرعي الانتباه الى الانتخاب الاخير للبرلمان الاوروبي بالاقتراع العام والمباشر .

كذلك فان اشتراكنا في حلف الاطلسي باعتباره عاملا اقليميا ضروريا للامن والسلم يمثل هو الآخر نقطة اساسية مرجعية في السياسة الخارجية الايطالية .
 ونظرا الى ان مشاركة ايطاليا في الشؤون الدولية مؤسسة على مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، فان الحكومة الايطالية لم تتوان في الاعراب عن قلقها لتزايد عدد بوثرات التوتر الخطيرة وعوامل عدم الاستقرار الخطيرة .
 ان تحليل الموقف العالمي يوضح هذا العام مرة اخرى انه في الكثير جدا من بلدان العالم نجد ان عوامل الاستقرار لم تتناقص ولا تبدى اى اتجاه الى التناقص .
 ان ايطاليا تؤيد جهود الامم المتحدة الرامية الى تحقيق الانفراج ونزع السلاح ، وتعتبرها ضرورية . وعلى اية حال ، فان هذه الجهود لا يمكن ان تتم بفعالية الا من خلال سياق عام حيث يقضى على مصادر التوتر .
 ان تدعيم السلم والاستقرار الدولي هو ، واكرر ، مسؤولية جماعية ، حتى وان كان هذا الهدف ينبغي ان نسعى اليه اولا عن طريق المشاركة الفعالة في عمليات التطبيع من قبل كل الاطراف المعنية في مختلف الازمات .

وبالنسبة للأزمات والمشكلات الحالية التي نواجهها الآن ، فانني اشير الى بيان وزير خارجية ايرلندا باعتباره رئيسا حاليا لمجلس وزراء المجموعة الاوروبية .

وعلى هذا النحو ، فقد عرضت امام هذه الجمعية العامة المبادئ التي ترى مجموعة الدول التسع ، ان يقوم عليها اي جهد من اجل ايجاد حل لمشكلات السلم الخطيرة في الشرق الاوسط ، وكذلك تنفيذ الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، ومشكلة أمن اسرائيل ، ومشكلة القدس ، ومشكلة استقلال وسيادة ووحدة اراضي لبنان . ان ايطاليا مقتنعة بأن التسوية السلمية التي نتطلع اليها جميعا لا يمكن ان تتحقق ما لم تطبق هذه المبادئ الاساسية من قبل جميع الاطراف في المفاوضات بفرض التوصل الى حل شامل ، وهذا ينطبق كذلك على منظمة التحرير الفلسطينية ، التي اعترفت بها ايطاليا منذ وقت طويل كقوة سياسية هامة للشعب الفلسطيني .

وفيما يتعلق كذلك بالموقف في الشرق الاوسط ، فقد قررت ايطاليا خلال شهر تموز/يوليه الماضي ان تشارك بصورة مباشرة في احدى العمليات الانسانية لحفظ السلم بقبولها دعوة الامين العام بوضع وحدة من طائرات الهليكوبتر تحت تصرف قوات الامم المتحدة في جنوب لبنان . وهذا الالتزام المحدود هو تعبير عن ارادة محددة لايطاليا في ان تقدم اسهاما فعالا في حل تدريجي لمشكلات منطقة جغرافية تربطها ببلادي روابط تاريخية وثقافية ، كما يدل على ثقة ايطاليا الكاملة في دور الامم المتحدة في الشرق الاوسط وفي قوات الامم المتحدة لحفظ السلام الموجودة في تلك المنطقة . ومن هذا المنطلق ، فاننا نعتبر انه من الضروري العمل من اجل تجنب مواقف لا يمكن السيطرة عليها نتيجة للتوترات الفاجعة في لبنان .

وبالنسبة للمنطقة الحساسة في البحر الابيض المتوسط ، فان ايطاليا تتابع باهتمام مشروع وطبيعي ، آفاق تطبيع الموقف في جمهورية قبرص ولا يفرض عن بالها هدف التعايش السلمي والخصب بين الطائفتين في الجزيرة . ونحن نعرب عن املنا في ان العمل الدائب الذي يقوم به السيد كورت فالد هايم الامين العام سوف يمكن من بلوغ نتائج ايجابية .

وفي القارة الافريقية ، فانه الى جانب التطورات الايجابية المرتبطة بصودة بعض البلدان الى بعض الاشكال الديمقراطية في الحكم والى جانب التقدم المحرز في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان ، نلاحظ بقلق استمرار التوترات التي ينفذها وجود قوات عسكرية اجنبية والتي قد تؤدي الى نتائج تتزايد خطورتها ولا يمكن التنبؤ بها .

ان ايطاليا تدين بقوة الانتهاك المنظم والرسومي ، لحقوق اغلبية شعب جنوب افريقيا ،
والذى يجد تعبيراً له في سياسة الفصل العنصرى ، وكذلك النظام السياسى والاقتصادى الذى
يقوم على الفصل العنصرى .

وفي هذا السياق ، فاننا نؤيد ، فيما يتصل بمشكلة زمبابوى ، جهود التفاوض التى تجرى
حاليا في المؤتمر الدستورى في لندن من اجل التحقيق السريع والسلمى لا استقلال ذلك الاقليم ،
استقلالاً يكون مقبولاً دولياً . ونحن نقدر ان فشل مثل هذه الجهود — كما حدث بالنسبة الى
ناميبيا — سوف يعرض للمخطر استقرار المنطقة والانفراج بصفة عامة بل والضمانات المتعلقة بحقوق
الشعوب المعنوية .

ان الازمات وبؤرات التوتر التى تحولت الى مواجهات مسلحة ، قد اوجدت عدم استقرار في
منطقة جنوب شرقي آسيا . وهي تعرض للمخطر المبادئ الاساسية للتمايش السلمى كما انها تحولت
الى معاناة بالنسبة لشعوب هذه المنطقة التى نكبت بذلك .

وحيال الموقف المأساوى للاجئين في شبه جزيرة الهند الصينية ، فقد رأت ايطاليا من
واجبها ان تشترك بصورة عملية في التطبيق العملي للمخطيات التى تم الاتفاق عليها على المستوى
الدولى من اجل تخفيف معاناة السكان في هذه المنطقة . وعلى هذا النحو ، وخلال تموز/يوليه
الماضى ، فان ثلاث وحدات من البحرية الايطالية قد شاركت في بحار هذه المنطقة للمساعدة في
انقاذ اللاجئين من الهند الصينية ، ويعتبر ذلك اكثر من تعهداتنا في مؤتمر جنيف . كما اننا
بصدور مجهم في بلادنا انطلاقاً من روح التعاون الانساني وتعاوننا مع المفوض السامي للامم المتحدة
لشؤون اللاجئين .

ان الاجتماع الدولى ، الذى عقد في جنيف في تموز/يوليه الماضى بناءً على مبادرة من
الامين العام للامم المتحدة لبحث الجوانب الانسانية لمشكلة اللاجئين من الهند الصينية ، قد ادى
الى نتائج ايجابية . ان العدد الكبير من البلدان التى شاركت في اعمال هذا المؤتمر قد شكل
اكبر مدى يمكن فيه المتضامن الدولى ان يسهم في تخفيف المعاناة الانسانية . ولكن رغم جهودنا
لتخفيف الازمة الثقيلة التى تفرض على البلدان المستقبلية للاجئين من جنوب شرقي آسيا ، فان الحل
النهائى للمشكلة لا يزال بعيداً وهو يتطلب جهوداً كبيرة من المجتمع الدولى ، ويتطلب بصفة خاصة

ارادة جميع المعنيين بصفة مباشرة وغير مباشرة ، لمواجهة المشكلات الاساسية لهذه المنطقة على المستوى السياسي .

لقد شعرنا بألم للمعاناة التي تعرض لها شعب نيكاراغوا من اجل التحرر من الديكتاتورية ، ومن ثم فقد قابلنا بالترحاب في ايطاليا اسقاط هذه الديكتاتورية . ومن واجب المجتمع الدولي بأسره ان يبذل جهدا حيا ل هذا الشعب المنكوب ، وقد شاركت ايطاليا بالفعل في مثل هذا الجهد ، وينبغي ان يشمل هذا الجهد في برنامج معونة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية . وفي الوقت ذاته ، فاننا نكرر الرغبة التي اعربت عنها من قبل منظمة الدول الامريكية ، وكذلك المجموعة الأوروبية في اعلان الدول التسع بتاريخ ٢٩ حزيران / يونيه ، بأن الموقف في نيكاراغوا يتطور على اسس ديمقراطية ، وعلى اسس نيابية تأخذ بتعدد الاحزاب .

وفيما يتعلق بامريكا اللاتينية ، فان نفس هذه المثل العليا المتصلة بالحرية والديمقراطية والتي يؤمن بها الشعب الايطالي ايماناً راسخاً والتي ألهمت دائماً عمل حكومته ، تجعلنا نحبي بعين الرضا تطور كثير من البلدان الاخرى نحو الاخذ باشكال التمثيل الديمقراطي وتجعلنا نأمل في قيام عهد جديد من التعاون والتقدم لن يفوت منظمة الدول الامريكية ان تشيد به في لا باز .

ان الثقة التي تضعها ايطاليا في عملية الانفراج تجد اساسها وهدفها النهائي في الاعتراف بقيمة وكرامة الانسان اللتين اكد هما ميثاق الامم المتحدة في ديباجته . ان عملية الانفراج ونزع السلاح اذا ما اديرت باقتناع وباخلاص فانها يمكن ان تمهد ظروف حوار اكبر بين الشعوب بشأن موضوع حقوق الانسان وان تتغلب على التردد في قبول اشكال متطورة وأكثر عمومية للحماية الدولية والتمتد درجة لتحرير الموارد الكبيرة حتى تتحقق جميع حقوق الانسان دون ان يكون هناك تمييز بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهي حقوق ينبغي ان تحترم بالكامل . واذا كنا نتساءل عن المدى الذي وصلت اليه حماية حقوق الانسان داخل كل دولة وكذلك حماية هذه الحقوق على المستوى الدولي ، فان الرد لن يكون مرضياً حتى الآن ، وفي حالات كثيرة لن يكون مرضياً على الاطلاق ، مع تعقيدات سياسية خطيرة تتفاوت في اهميتها بالنسبة الى الحالات المختلفة .

اما بالنسبة للحماية الدولية لحقوق الانسان ، فانه لزاما علينا ان نقرر انه في هذا الصمام
ايضا قد خابت كثير من الآمال بسبب تطبيق قاس المبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .
وترى ايطاليا ان تطبيق هذا المبدأ في مجال احترام حقوق الانسان ، يسمح بل ويتطلب درجة
معيّنة من المرونة .

وفي هذا الصدد أود أن أذكر بأن ايطاليا قد قبلت كل الأحكام الاختيارية للاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان بما في ذلك تلك المتصلة بالبيانات التي تقدمها الدول حول انتهاكات هذه الحقوق .

في أوروبا ، ان تعزيز الأمن والتعاون قد وجد في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وفيما تلاه المحافل المناسبة لفتح حوار نأمل أن ينشئ خلال الاجتماع المقبل في مدريد ظروفًا من الاستقرار والثقة بالعلاقات بين الدول والأفراد .

وبعد التوقيع الرسمي للوثيقة الختامية لهلسنكي فان سير هذا المؤتمر نتج عنه عدد متزايد من اللقاءات على مختلف المستويات ومن بينها اجتماع مدريد الذي يمكن أن يمثل مرحلة جديدة ومهمة على طريق الانفراج . ان ايطاليا تستعد لهذا الاجتماع بالتعاون الوثيق مع الاعضاء الآخرين في المجتمع الأوروبي وروح مفتوحة وبنائة .

ان التزام ايطاليا بالسلام والانفراج ينعكس كذلك في مشاركتها الفعالة على المستوى الأوروبي في مفاوضات فيينا للخفض المتبادل والمتوازن للقوات وعلى المستوى العالمي في المفاوضات المعنية بنزع السلاح .

ان تكديس أسلحة الدمار لا يمكن أن يكون أداة لضمان الأمن ، ومن ثم على المجتمع الدولي كأولوية أولى ، أن يوقف هذا الاتجاه ، وأن يقلب الأهداف منه كما وضع في العام الماضي في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بنزع السلاح ؛ ومن الحرى أن يكون الأمر كذلك حيث ان سباق التسليح بالاضافة الى تسببيه احساسا عاما بعدم الأمن يقترن باهدار كثير من الموارد على المستوى العالمي التي ينحرف بها عن وظيفتها الطبيعية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل البلدان وبخاصة بلدان العالم الثالث .

ان واجب الجمعية العامة والوكالات المتخصصة في مجال نزع السلاح دخلت أعمالها في هذا العام مرحلة جديدة على اثر اعادة تشكيل أجهزة التفاوض في الدورة الاستثنائية أن تقوم ونما ابطاءً بالتقدم خطوات جديدة على طريق المفاوضات من أجل نزع السلاح . ان المسؤولية الأساسية لجميعنا أن نضمن التناول التدريجي والحل بأسرع وقت ممكن لجميع النقاط الملحة الواردة في الأدار المختلفة للبرنامج .

وفي سياق الجهود المشتركة الرامية الى تحقيق نزع السلاح العام والشامل تحت رقابة دولية فعالة ، فان نزع السلاح النووى يتسم بصورة ظاهرة بأهمية خاصة . اننا نقدر ان اتفـاق سولت الثاني الذى توصلت اليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالنسبة الى الأسلحة النووية عابرة القارات ، ويحدونا الأمل في الابرام السريع لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وكذلك المبادرات الجديدة لخفض الأسلحة النووية . ولكن الى جانب عملية نزع السلاح النووى لا بد أن تستمر المفاوضات الخاصة بالخفض المتوازن والمراقب للأسلحة التقليدية من أجل تعزيز الاستقرار والتوصل الى مستويات أقل من التسليح .

ان عالما أفضل وأكثر استقرارا يتطلب التزاما متزايدا من أجل التغلب على الصعوبات الاقتصادية العسيرة التي تتسم بنقص في العمالة وزيادة التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي . ان الأهمية الأولى التي تقع علينا جميعا تتمثل في أن نضمن تنمية أكثر ديناميكية وأكثر اتساقا للاقتصاد العالمي .

ان تعزيز السلام في العالم يتطلب أيضا عدالة اقتصادية أكبر بالنسبة الى كافة الشعوب ، ومن الواضح أن العصر الذى نعيش فيه يتسم بالتكافل النامي بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، وكذلك يتسم بمشكلات ينبغي أن ينظر فيها في سياق شامل .

ان الأزمة الاقتصادية لا يمكن أن تثار كعذر عن التقليل من تضامن البلدان الصناعية

مع العالم الثالث . ان الطريق الواجب اتباعه هو طريق تعزيز التضامن .

ومن هذا المنطلق ، فان ايطاليا قد قررت خلال الأسابيع الأخيرة أن تضاعف في ١٩٨٠

حجم مساعدتها الرسمية للنامية ، وتزعم زيادتها خلال الأعوام المقبلة ، ومن هذا المنطلق قررنا كذلك إلغاء ديون عشرة أقل البلدان النامية نمو .

ونحن نرجو أن بلدانا أخرى سوف تسير على نفس الطريق ، وأن البلدان الصناعية أيا كان

نظامها السياسي ينبغي أن تشارك في جهد متجدد للتضامن والعدالة .

ان المساعدة الرسمية للنامية أيا كانت أهميتها لا يمكنها أن تحل بمفردها أشكال العالم

الثالث . وبالنسبة الى الجانب الايطالي ، فاننا قد أحطنا علما باهتمام كبير بالاقتراح الذى قدمته

مجموعة ال ٧٧ خلال الدورة الاخيرة للجنة الجامعة التي أنشئت تطبيقا للقرار ٣٢ / ١٧٤ بفتح حوار شامل بشأن الموقف الاقتصادي الدولي مع أخذ مشكلة الطاقة في الاعتبار . والواقع انه بات واضحا الآن أن مشكلة الطاقة تعد ذات أهمية حيوية بالنسبة الى كل البلدان سواء البلدان النامية أو البلدان الصناعية ، والانتقال من استهلاك الطاقة بصورة غير متحكم فيها ، وبصفة خاصة البترول ، الى سياسة اقتصاد في مجال الطاقة وتنويع مواردها يتطلب تنسيق تعاون كل الدول في هذا المجال . ان التنسيق على مستوى كبير للسياسات التي ذكرتها آنفا ينبغي أن يترجم من ناحية عملية الى انشاء علاقات تكامل بين التدابير الواجب اتخاذها على المستوى الدولي والتدابير والاهداف والمقاصد التي ينبغي أن تنفذها على المستوى الوطني البلدان النامية وكذلك البلدان الصناعية . ان مثل هذا التنسيق بين الأدوات والمقاصد يمكن أن يؤمن بالنسبة الى الجميع اشباع الحاجات الأساسية وهي الهدف النهائي للتوازن الاقتصادي العام والدائم وعدم بلوغ هذا الهدف سوف يكون مسؤولية خطيرة بالنسبة لنا جميعا ، مسؤولية حيال الأجيال المقبلة ، وكذلك حيال الضعفاء والأقل حظوة ، ولا ينبغي أن يفرب عن بالنا الآثار المأسوية التي تؤدي اليها يوما بعد آخر الاختلالات الاقتصادية لأزمة الطاقة ولا سيما بالنسبة الى البلدان النامية التي تناهض من أجل تقدمها الاقتصادي ومن أجل تحقيق الرخاء لطبقات أعرض من مجتمعاتها .

ان الأرقام التي تشير الهلع والتي نشرتها منظمة الأمم المتحدة حول أزمة الغذاء العالمية تجعلنا نتأمل بمرارة المشكلات التي تتعرض لها الانسانية ، اليوم وينبغي أن نوظف ضمائرنا لكي نستطيع مواجهة هذا التحدي بنجاح ألا وهو تحدي تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان العالم . ولهذا السبب فان ايطاليا قررت أن تركز جزءاً هاماً من برنامج مساعداتها الانمائية الرسمية في البرامج المتعددة الأطراف التي من شأنها أن تسهم في تحسين الوضع الغذائي في العالم ، ان ايطاليا اذن مستعدة لتكثيف اسهامها في جهود الأمم المتحدة الرامية الى اعـداد استراتيجية دولية جديدة للنامـاء للمقد القادم وتنفيذ تلك الاستراتيجية .

وخالصة القول ان حكومة ايطاليا عملت وسوف تعمل على اساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق تلك الأغراض والاهداف الرامية الى اشاعة قسط أوفر من العدالة الاجتماعية في العالم ، واقامة مجتمع دولي على أساس اعادة تأكيد قيمة الانسان وكرامته وتحقيق اطراد التعاون بين الدول في سبيل تسوية النزاعات والحفاظ على السلم .

وانا كنا مازلنا أوفياء لهذه المبادئ ، وسعينا الى تطبيقها على الدوام ، فهذا يعني أن البشر والدول قد اختارت الطريق الصحيح ، طريق الحياة والسلام والتضامن .

السيد كوسومواتما دجا (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : انه لمن دواعي اغتباط اندونيسيا أن يكون رئيس هذه الدورة ليس دبلوماسيا بارزا له علاقة طويلة بالأمم المتحدة فحسب بل أيضا ممثلا بارزا ومرموقا لتنازانيا التي تربطها بدولتي علاقات ممتازة . أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن أحرّ تهانيّ وتهاني حكومتي على انتخابكم بالاجماع . اننا نتعهد بالتعاون الكامل معكم لانجاح هذه الجمعية .

وفي الوقت ذاته أود أن أعبر عن تقدير بلادى لسلفكم السفير اندالتشو ليفانو من كولومبيا لبراعته في ادارة مداولات الدورة الماضية .

والى الأمين العام الدكتور كورت فالد هايم الذي أسعد حكومتي أن ترهب به، في اندونيسيا في الآونة الأخيرة ، أود أن أعرب عن تقديرنا الخالص له لجهوده الدؤوبة من أجل دعم السلم والتفاهم الدوليين بوهي من روح ميثاق الأمم المتحدة .

يسرني أيضا أن أرحب بدولة سانت لوسيا في الأمم المتحدة . ان انضمام سانت لوسيا يؤكد على الطابع العالمي المتسع النطاق في عضوية الأمم المتحدة والحاجة الى التعاون المتبادل . ان وفد بلادى يتطلع الى تعاون مفيد ووثيق مع وفد سانت لوسيا في جهدنا المشترك من أجل حل المشاكل الكبيرة التي تواجه المجتمع العالمي اليوم .

مرة أخرى نجتمع في هذه القاعة لكي ندرس مشاكل زمننا ، ونبحث عن سبل جديدة لدعم السلم والأمن العالميين ، ولتقرير التعاون الدولي ، ونرسم مستقبلا أفضل للأمم العالم . وتأتي هذه الاهتمامات الشاغلة في وقت يجرى فيه التحول الهيكلي للنظام الاقتصادي والسياسي الراهن ، وهي عملية تمضي قدما دون هوادة . ان التحدى الذى يواجه المجتمع الدولي هو التأثير على اتجاه هذه العملية نحو تكوين نمط جديد من العلاقات الدولية ، ونحو تعاون دولي ينطوى على المزيد من العدالة من أجل التنمية ، ونظام دولي جديد في عالم يتطلب ، من أجل تحقيق هذه العمليات بنجاح سلما ومستقرا ودائما .

وبينما نحن نواجه هذه التحديات الجديدة تظهر باستمرار أشكال جديدة من التهديدات للسلم العالمي ، نتيجة لسياسات القوى واشتداد سباق التسلح ، مما يحمل في أعقابه تداهم خطيرا في مناخ الأمن الدولي . اننا نشهد من بين أمور أخرى تغيرا في هيكل القوى الدولية وجيلا جديدا من النزاعات المحلية . ان هذه النزاعات في أجزاء معينة من العالم تؤكد الحاجة الى اعادة تنشيط الانفراج . ان تخفيف حدة التوتر بين الدول العظمى وبين تكتلات دولية يشكل شرطا مسبقا هاما . ان الانفراج كشرط مسبق هام للحفاظ على السلم الحقيقي يتميز عن مجرد عدم وجود نزاع مسلح ، وينبغي ان يطور الى نظام عالمي للتعايش السلمي يضم جميع مناطق العالم وجميع نواحي العلاقات بين الدول ، ويجب ان ننطلق من احترام سلامة ووحدة الأراضي ، والاستقلال السياسي لجميع الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم استخدام القوة . ولكي تفضي تلك السياسة الى سلم دائم فان الانفراج ينبغي كذلك أن يتحقق كجزء من الجهد العالمي نحو نزع سلاح عام وشامل .

في هذا السياق ، سيدى الرئيس ، نما اتفاق عام في الرأى بين أعضاء المجتمع الدولي من أجل ايجاد الطرق والوسائل لدعم فعالية منظماتنا لكي تعالج التحديات والمشاكل الناتجة عن التغيرات

الجزرية والتي تجرى في مجتمع الامم الدولي ، لها اثار بعيدة المدى . وهناك بصفة خاصة حاجة ماسة لدعم المنظمة حتي تمكثها من الاضطلاع بفعالية بمسؤوليتها الأولى وهي الحفاظ على السلم القائم على أساس العدل ، والمساهمة في تعزيز الأمن الدولي . وفي جهودنا من أجل دعم فعالية الأمم المتحدة ودورها كأداة للسلام والتعاون ، لا بد أن تتمشى المنظمة مع الظروف المتغيرة فـفي زمننا هذا . وعلاوة على ذلك ينبغي بذل الجهود من أجل تشجيع الأعضاء على اظهار الابداء السياسية للمزيد من الاستفادة ، من امكانات التسوية السلمية للنزاعات التي تقدمها منظمنا . ان الأمين العام قد أكد على الحاجة الى هذا المنهج عندما ذكر في تقريره عن أعمال المنظمة ، أن الأمم المتحدة انما استغلت على الوجه الصحيح باعتبارها الهيكل العامل للمجتمع العالمي في المستقبل ، نستطيع أن نقدم مساعدة فريدة في سبيل حل المشاكل .

ان للامم المتحدة سجلا حافلا وطويلا تحسد عليه في تقديم المساعدات الى اللاجئين . وفي الآونة الأخيرة القى على عاتق المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بين آخرين ، حمل ذلك الطوفان من اللاجئين من الهند الصينية والأشخاص المشردين الذين اجتأوا دول جنوب شرقي آسيا . ومع ذلك فان اندونيسيا مع غيرها من الدول الاعضاء في اتحاد دول جنوب شرق آسيا ، قدمت التعاون اللازم في حدود وسائلها المحدودة في سبيل تخفيف آلام اللاجئين .

ان تدفق اللاجئين قد ترك في اعقابه مشاكل وكذلك اوضاعا محلية لم تحل بعد . ومما يزيد الموقف خطورة أن اللاجئين لا يشكلون مجرد مسألة انسانية فقط بل انهم يثيرون أيضا مسائل خاصة بالأمن الوطني تنطوي في الوقت ذاته على تهديدات محتملة خطره على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة .

ان مؤتمر جنيف الذي عقد اخيرا وعالج مشكلة اللاجئين قد اسفر عن بعض نتائج مشجعة ، رغم انه أخفق في التوصل الى حل شامل ودائم . وفي هذا الصدد ، فان حكومتي قد لاحظت بشعور من التقدير ، استجابة حكومة فييت نام لتقديم التعاون لوكالة اغاثة اللاجئين لمعالجة المشكلة من منبعها ، وتأمل في انها سوف تواصل الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد . ومن الامة يمكن ان المجتمع الدولي بصفة خاصة ، والدول التي تتلقى المساعدات يجب ان تتخذ اجراء متضافرا من اجل اعادة توطين اللاجئين .

ان اهمية نجاح مؤتمر جنيف بشأن اللاجئين يكمن في ان جهاز الامم المتحدة سوف يعمل ان المؤتمر الخاص باللاجئين ، قد تمكن من ازالة الفوضى من جنوب شرق اسيا ، واستطعنا نحن أن ننحي خلافاتنا جانبا ، وان نواجه المشكلة ، بصرف النظر عن الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ان منطقة جنوب شرق اسيا تواجه مرة اخرى مشكلة ذات حجم ضخم ، ومن الملائم ان نلاحظ ان النزاع لا يزال مستمرا ، وهناك خطر يهدد بحدوث مجاعة على نطاق واسع . ان مثل هذا الاحتمال سوف يؤدي الى مصاعب وحرمان على نطاق واسع بالنسبة لشعب كمبوتشيا الذي لا يزال يعاني . كما انه سوف يسيء ويضخم من مشكلة اللاجئين التي تواجهها الدول المجاورة . لذلك ، فان وفد بلادى يدعو جميع الاطراف المعنية لكي تقدم كل تعاون فير مشروط لعمليات الاغاثة التي يمكن ان يقوم بها المجتمع الدولي .

وفي التحليل النهائي بالنسبة لهذا الموقف المتدهور ، فان شعب كمبوتشيا الذي لم يصنع هذا الموقف ، ينبغي ان يسمع له بتحديد مستقبله بنفسه . ان هذا يجب ان يتم بعيدا عن التدخل والنفوذ الخارجي . وان تأتي من هذه المنطقة ، فانه ينبغي ان نعرب عن قلقنا من خطر هذا النزاع وما يفرضه على السلام والامن في اتحاد دول جنوب شرق اسيا والمنطقة بأسرها . وفي هذا الاطار فان اتحاد دول جنوب شرق اسيا قد حث الجمعية العامة لبحث الموقف فسي كمبوتشيا خلال هذه الدورة .

ان المبادئ التي ذكرتها الان فيما يتعلق بالموقف في كمبوتشيا لها صلة بالموقف في جنوب شرق اسيا بأكمله . ومن الضروري ان نعترف بمبدأ احترام استقلال جميع الدول في المنطقة ، وحق

السيادة لهذه الدول ، كي تحدد سياستها القومية بعيدا عن التدخل الاجنبي . كما انه من الضروري ان ننبد أى عمل من جانب اية دولة خارجية ، يهدف الى انشاء مناطق نفوذ . ان دول المنطقة ينبغي ان تحل مشاكلها بمفردها ، تمشيا مع مصالحها القومية والانسجام الاقليمي . ان دول المنطقة ينبغي ان تعطى كل فرصة للسعي وراء حل للتعايش السلمي بصرف النظر عن النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ومن جهة اخرى ، فانه ينبغي على دول المنطقة ان تحجج عن ممارسة السياسات والاعمال التي تعطي ذريعة للدول الخارجية لتبرر تدخلها في شؤونها . وعن طريق هذا المنهج سوف يكون من الممكن اقامة منطقة قوية يمكن لحكوماتها ان تركز جهودها للتنمية الاقتصادية لشعوبها .

وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط ، فان الامم المتحدة قد اعتمدت عددا من القرارات منذ عام ١٩٦٧ ، لكي تكون اساسا لحل عادل ودائم ، الا ان اسرائيل قد تحددت ذلك دائما ، ولم تعط اذنا صاغية لمطالب الاغلبية الساحقة للمجتمع الدولي . ان سياسة اسرائيل القائمة على العدوان والتوسع الاستعماري والاحتلال تشكل موقفا من النزاع الطويل والظلم الشامل . ان اعمال اسرائيل التي تقوم على التحدي والاستفزاز وعدم الاهتمام بقرارات الامم المتحدة ، قد انكشفت مرارا وتكرارا ، وهي تمثل العقبة الرئيسية في سبيل الوصول الى حل سلمي عادل ودائم فسي المنطقة . انها تواصل عملها الذي يلقي شجبا دوليا وهو اقامة مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة . ومنذ ايام عديدة مضت قامت بخطوات اخرى في هذا التحدي ، وذلك بالحصول على اراضي في المناطق المحتلة من سكانها . ان مثل هذه الافعال تمثل دليلا اخر على ان اسرائيل تعتزم الاحتفاظ بالسيطرة على هذه المناطق وضمها اليها . ان هجومها المتكرر ضد لبنان ان قد ادى الى خسائر في ارواح الابرياء وممتلكاتهم .

اننا جميعا متفقون في الاقتناع بأن اية تسوية لمشكلة الشرق الاوسط لا يمكن ان تتحقق عن طريق حلول جزئية . ان اى حل لكي يكون عادلا ودائما ، ينبغي ان يكون شاملا ، بمعنى ان يؤدي الى انسحاب تام لقوات اسرائيل من جميع الاراضي العربية ، والى عودة القدس الى السيطرة العربية ، وان يؤدي ايضا الى الوفاء بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين وتقرير المصير . ان اندونيسيا قد ايدت دائما الموقف المقبول عالميا وهو ان قضية فلسطين هي لب

مشكلة الشرق الاوسط ، وان الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ينبغي ان تتحقق بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين . ولا يمكن لأحد ان يتجاهل حقيقة ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، وقد أصبحت تحظى باعتراف عالمي . اننا نتطلع الى يوم لا بد قادم عندما تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات من أجل تسوية شاملة ، تؤدي الى اقامة وطن قومي لشعب فلسطين .

ورغم الجهود المتواصلة من جانب المجتمع الدولي لايجاد حلول عادلة وسلمية ، فان الموقف في الجنوب الافريقي قد تدهور في العام الماضي . ان القمع الاستعماري والتمييز العنصري قد استمر في مواجهة الرأي العام العالمي ، وشكلا خطرا على السلم والامن الدوليين . ان الجهود الدولية خلال الاعوام السابقة من أجل القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا لم تؤد الى نتائج ملموسة . ولذلك فان وفدي يشعر بأن الوقت قد حان لايجاد طرق جديدة لوضع حد لهذه السياسة ودراستها وتنفيذها بطريقة جديدة . وفي هذا الصدد ، فانه ينبغي على الدول الاعضاء ان تؤيد العزل التام لنظام بريتوريا بكل الوسائل ، بما في ذلك استمـرار عقوبات الامم المتحدة .

ان الوجود غير الشرعي لجنوب افريقيا في ناميبيا لا يزال انتهاكا لمسؤولية الامم المتحدة في تحقيق الاستقلال لناميبيا . ولذلك ، ينبغي ان نتناول هذا التحدي بفاعلية حتى يمكن ان نحقق تسوية لجنوب افريقيا تمكن لشعب ناميبيا ان يحقق استقلاله . وعلى وجه التحديد ، فان الدول التي تتمتع بعلاقة وثيقة مع نظام بريتوريا ينبغي ان تمارس ضغطا اخر حتى يمكن ان تجعل هذا النظام يتمسك بقرارات الامم المتحدة . واذ ما فشلت هذه الجهود فاننا سوف نلجأ الى تنفيذ القرار ٢٠٦/٣٣ بتاريخ أول تموز/يوليه ١٩٧٩ الذي يدعو مجلس الامن الى بحث تطبيق تدابير ضد جنوب افريقيا كما نص على ذلك الفصل السابع من الميثاق .

ان وفد بلادى مقتنع بأن القرار الخاص بزمبابوى الصادر عن مؤتمر الكومنولث الاخير الذى عقد في لوساكا ، قد أدى الى مؤتمر لندن الحالي والذي يهدف الى وضع حد لذلك الجمـود

بشأن تصفية الاستعمار في زيمبابوي . ان مشاركة جميع الاطراف المعنية في هذا المؤتمر تعتبر بداية مشجعة يمكن ان تؤدي الى حل ايجابي . ان وفد بلادي يعتقد ان هذا الحل ينبغي ان يكون مقبولا من جانب جميع الاطراف ، كما ينبغي ان يؤدي الى استقلال فعلي ، ولحين التوصل الى هذا الحل ، فان حكومتي سوف تواصل تأييدها لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع بما في ذلك فرض عقوبات .

منذ عام تم اعتماد الوثيقة الختامية الخاصة بالدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، ولكن التقدم في هذا الميدان لم يف بتوقعاتنا . ان سباق التسلح قد ظل مستمرا ولم يتوقف رغم الجهود المتضافرة من جانب المجتمع الدولي . كما انه لم يتحقق اي تقدم مرض بشأن عدد من المشاكل الملحة ، مثل الحظر الشامل للتجارب ، وحظر الاسلحة الكيماوية . ان لجنة نزع السلاح لم تتمكن حتى الان من ايجاد حلول لهذه المشاكل .

هناك موضوع هام آخر يتعلق بضمانات الأمن للدول غير النووية . ان الجهود في هذا المضمار لم تنجح نتيجة لعدم الاتفاق بين الدول النووية لتقديم هذه الضمانات . اننا نعتقد ان ضمانا موثوقا به وفعالا يتكون من حظر استخدام الاسلحة النووية ، أو التهديد باستخدامها . ان مثل هذا الحظر ليس في صالح الدول غير النووية فحسب بل في صالح العالم أجمع . ان هذا الموضوع يجب أن يعالج على وجه السرعة ، حيث أن الدول غير النووية التي قبلت التزامات كبيرة وغير متساوية لها ما يبررها في هت الدول النووية على تقديم هذه الضمانات .

ان اندونيسيا ترحب بالتوقيع على اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ونتطلع الى دخولها الى حيز التنفيذ عما قريب . اننا نأمل فسي أن يسهم هذا الاتفاق في تحسين العلاقات بينهما ويساعد على خفض خطر اندلاع حرب نووية . ورغم هذه المعاهدة فان العالم ما يزال بعيدا عن نزع السلاح الفعلي . ونأمل في أن تواصل الأطراف المعنية - كما اتفقت - المفاوضات بشأن تدابير الحد وخفض عدد الاسلحة الاستراتيجية ، وكذلك الحد النووي .

فيما يتعلق باعلان المحيط الهندي كمنطقة سلام ، فان وفد بلادى قد رحب بالتقدم الذى تحقق خلال اجتماع الدول الساحلية والخلفية الذى عقد في تموز/يوليه فقد حرك عملية عقد مؤتمر دولي بغية التوصل الى اتفاق دولي سوف ييسر تنفيذ الاعلان . ولقد أظهر الاجتماع أيضا رغبة الدول المعنية في اتخاذ موقف مشترك وأن تعمل سويا لضمان السلام في المنطقة . ان وفد بلادى يعلى أهمية كبيرة على عدم استخدام المحيط الهندي كساحة لتنافس الدول العظمى في مظاهراتها وتشعبها . وفي ضوء هذا ، فان وفد بلادى يلحظ باهتمام الوجود العسكرى المتزايد للقوى الكبرى في المنطقة ، وان هذا يشكل تقيها خطيرا للجهود التي تبذلها دول المنطقة لحفظ نفوذ القوى الكبرى خارج المنطقة . واننا لنأمل في أن ينجح المؤتمر الذى سوف تحدث هذه الجمعية موعد ومكان انعقاده في تيسير تحقيق اهداف الاعلان ليس لصالح تلك الدول فحسب ولكن أيضا لصالح الدول المحببة للسلام في العالم .

ان خبرة اتحاد أم جنوب شرقي آسيا في جهودها لاقامة منطقة سلام وحرية وحياد تقدم مثلا مفيدا في هذا السياق . ان هدفه الهام هو الحفاظ على السلام كشرط اساسي للتنمية في المنطقة

وذلك بالسعي وراء تحقيق الاهداف التي تمنع التدخل الخارجي واحتواء الخلافات الاقليمية .
 ويأمل الاتحاد أن يرى اسهما ايجابيا في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة .
 ان مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار قد أقر خلال دورته في الصيف الماضي برنامج عمل يتيح اعتماد اتفاقية جديدة وشاملة لقانون البحار في العام القادم . ان وفد بلادي يرغب في الاعراب عن تقديره لهذا القرار المفيد الذي أتى في حينه والذي سوف يمكننا من البدء في استغلال اعماق البحار ومواردها ، وكذلك تجنب المفاوضات المطولة التي سوف تستنفذ في المطاف الأخير مواردنا المحدودة ، ولاسيما موارد البلدان النامية .

رغم أن الدورة الثامنة للمؤتمر لم تبلور النص الرسمي ، الا أنها احرزت تقدما كبيرا في الموضوعات الرئيسية . واننا لنأمل أن تنجز الدورة التاسعة التي سوف تعقد في العام القادم جميع المفاوضات الرسمية وغير الرسمية حتى يمكنها أن تأتي الى كاراكاس مستعدة للتوقيع على الاتفاقية قبل عام ١٩٨٠ . ان وفد بلادي يواصل تأييده للبيان الذي القاه رئيس مجموعة السبعة والسبعين خلال الدورة الأخيرة فيما يتعلق بالتشريعات الفردية بشأن استغلال موارد اعماق البحار ، حيث أن هذا الاجراء من شأنه أن يؤثر على نتائج المؤتمر .

ان اندونيسيا كأحد دول الارخبيل وتقع في مفترق الطرق بين قارتين وبين محيطين تعلق أهمية كبيرة على المنجزات الناجمة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، وسوف تمنح تأييدها دائما للمفاوضات المفيدة . وأنه ليحدونا الأمل في أن تتفاوض الاطراف المعنية بروح توفيقية وذلك بنية التوصل الى اتفاق في أقرب وقت ممكن * .

ان العالم قد أدرك ان هناك صلة وثيقة بين الأمن الدولي والعدالة والمساواة الاقتصادية ولا يمكن أن يكون هناك سلام عادل ودائم وفعلي طالما كان هناك عدم مساواة كبير وتدخل سائد . بينما تدخل في عقد جديد من الثمانينات فاننا ندرك أنه لم يكن هناك تقدم جوهري نحو القضاء على عدم المساواة الذي يعمل على توسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية . ان العالم مايزال منكوبا بازمة اقتصادية ، كما أنه ينجرف نحو قضايا ومشاكل كبيرة تتعلق بالتعاون الدولي من أجل التنمية .

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

في الأعوام الأخيرة كان هناك ادراك متزايد بأن المشكلة التي يعاني منها اقتصاد العالم اليوم لها طبيعة هيكلية . وأن التدابير المتخذة من جانب المجتمع الدولي لم تكن متمشية مع احتميات التغيرات الهيكلية ولا مع التنمية السريعة للدول النامية . وكنيجة لهذا فان الاقتصاد الدولي لا يزال يظهر اعراضا تدل على عيوب هيكلية لها أثرها الضار على اقتصاديات البلدان النامية . ان ظهور اجراءات الحماية قد زاد من هذه الصعاب وأدى الى آثار سلبية بالنسبة الى نمط التجارة والتنمية الدولية .

باستثناء بعض النواحي في بعض المجالات ، فان المفاوضات بين الشمال والجنوب في المحافل المختلفة لمنظمة الامم المتحدة من أجل ايجاد تغيرات هيكلية اما قد توقفت ، واما أنها تسير بخطى بطيئة للغاية . وقد اصبح من الجلي الآن أنه لم يحدث أى تقدم فعلي نظرا لعدم وجود ارادة سياسية فعلية من جانب عدد كبير من البلدان المتقدمة للدخول في مفاوضات مفيدة . لقد اتضح هذا جليا خلال الاجتماع الوزاري لمؤتمر التجارة والتنمية الخامس الذي عقد في أيار/مايو الماضي في مانيل والجنة التحضيرية من أجل وضع استراتيجية دولية للتنمية ودورة اللجنة الجامعة التي اختتمت أخيرا حيث قامت الدول المتقدمة باتخاذ مواقف غير مرنة من المطالب المشروعة للبلدان النامية .

في وجه هذه الاتجاهات المعاكسة والتطورات الهامة في الموقف الاقتصادي ينبغي أن نتخذ مبادرات جديدة ومناهج حتى يمكن أن نحقق نتائج ملموسة بشأن القضايا الاساسية المتعلقة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وفي هذا الصدد فان الامين العام قد ناشد باعطاء دفعة جديدة للمفاوضات بين الشمال والجنوب من أجل القضاء على المناخ الراهن الذي يتميز بعدم الثقة .

ان اقتراح مجموعة السبعة والسبعين ببداية جولة من المفاوضات العالمية بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية في دورة خاصة للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ يشكل ابتكارا ومبادرة شجاعة لاجداث انطلاقا في الجمود الراهن . ان وفد بلادي يود ان يؤكد اقتناعه بهذا النهج الجديد حيث توجد قضايا كثيرة ينبغي أن تعالج .

اننا نؤيد كذلك الرأي بأن المفاوضات العالمية ينبغي الا يكون بها أى توقف في محافل الأمم المتحدة الأخرى . وينبغي ان تكون هناك علاقة وثيقة بين الاعداد للمفاوضات العالمية وانجاز الأعمال الخاصة بالاستراتيجية في التنمية الدولية .

اننا نرى استراتيجية التنمية الدولية باعتبارها الأداة الرئيسية لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وتشكل اطارا مفهوما للحوار بين الشمال والجنوب . وينبغي أن نؤكد من جديد ثقتنا بمفهوم استراتيجية التنمية الدولية باعتبارها التزاما محدد ا من جانب المجتمع الدولي باقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلا .

بعد أن عرضت وجهات نظر حكومة بلادي بشأن المشاكل العالمية الرئيسية ، أود الآن أن أتناول الجهود من أجل دعم فاعلية أعمال هذه الجمعية الموقرة . ان العدد المتزايد للمشاغل الذي ناقشناه في الجمعية العامة ، يحمل في طياته دليلا على الأهمية المتزايدة للأمم المتحدة ، ويعكس تصميم المجتمع الدولي على تسوية المشاكل عن طريق الحوار البناء .

ولكن هذه التطورات الايجابية ، تحمل أيضا مشاكل خطيرة بالنسبة الى الاضطلاع الفعال بأعمال الجمعية العامة ، وكذلك الأصداء والآثار المترتبة على عمل المنظمة ككل . وفي هذا الصدد ، فاننا نرحب بالجهود المختلفة من أجل ترشيد الاجراءات وتنظيم أعمال الجمعية العامة . وانني لعلى ثقة من أن هذه المحاولات لاحداث التغييرات الأساسية والتحسينات سوف تتمشى مع جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فاعلية للتعاون الدولي .

ومن تقييبي لجهودنا المشتركة من أجل تناول المشاكل العالمية ، وتقييمي لدور الأمم المتحدة ، فقد لاحظت أن لدينا ايمانا كبيرا في منظمنا ، ولا يمكن أن يكون هناك بديل عملي للأمم المتحدة في جهودنا من أجل انشاء عالم أفضل جديد مهما كانت هذه المنظمة بعيدة عن الكمال في نظرنا قديها .

ولهذا السبب ، فان اندونيسيا التي استفادت من مولد الأمم المتحدة ، قد قامت فسي حدود قدراتها بتأييد برامج الأمم المتحدة وجهودها في السعي نحو عالم أفضل وأكثر عدلا وسلما . ولقد فعلنا ذلك لأننا - سواء أكان ذلك أمرا طيبا أم سيئا - نحن الدول الأعضاء نشكل منظومة الأمم المتحدة .

وحيث أننا نقرب من عتبة عقد جديد ، فان من الملائم لنا في هذه المنظمة أن نتعلم من الفشل في الماضي ، وأن نستمد القوة من الانجازات الايجابية ، حتى يمكن أن نسير قدما فسي سعينا نحو عالم عادل وأكثر ازدهارا وسلما . اننا لا نستطيع أن نرى الأمم المتحدة تفشل فسي أنشطتها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وان أعطي الكلمة للمتحدث التالي وزير خارجية

جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم اليه وعن طريقه الى حكومة وشعب جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بتعازينا الحارة لوفاة الرئيس السابق لتشيكوسلوفاكيا ، الجنرال لودفيك سفوبودا .

السيد شنوبيك (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس ، أرجو أن تقبلوا شكري الخالص لكلمات العطف التي أعربتم عنها لبلادي بمناسبة وفاة ذلك السياسي البارز من تشيكوسلوفاكيا ، رئيسنا السابق ، بطل تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي ، الجنرال لودفيك سفوبودا . ان شعب بلادي يفقد في شخصه رجلا باسلا عظيما اقترن اسمه بنضال التحرير القومي في بلدي ضد الفاشية ، ومن أجل تحقيق الاشتراكية ، والسلم العالمي . ان ذكره سوف تظل عالقة بأذهاننا وقلوب شعبنا .

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن تعازينا لشعب أنغولا لوفاة ابنها البار ، ذلك المناضل الكبير من أجل حرية الشعوب الافريقية ، الرئيس اغوستينو نيتو .

السيد الرئيس ، انني أتقدم لكم بالتهنئة ، أنتم تلك الشخصية السياسية المرموقة والدبلوماسي الذائع الصيت من تنزانيا ، على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، كرئيس للرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . واننا على يقين من أنكم سوف تضطلعون بمهمتكم بنجاح ، ومع الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور فالدهايم سوف تسهمون في تلك النتائج الايجابية لأعمالنا المشتركة .

اننا نرحب بانضمام سانت لوسيا لعنوية الأمم المتحدة ، والتي لا تعبر عن تصفية بقايا الاستعمار فحسب وانما تدعم أيضا طابع العالمية لمنظمتنا .

وانا ما حاولنا أن نصف الموقف الدولي بطريقة عملية كما نفعل كل عام من فوق هذه المنصة فلا يمكن أن يغيب عن بالنا أننا نشرف على نهاية عقد ، على نقيض العقود الماضية ، قد اكتسب أهمية بالغة لنا جميعا نحن أبناء هذا الجيل . فبعد هذا العقد من هذا القرن ، وبعد تلك السلسلة المركزة من أحداث العام الماضي ، فان ذلك يعكس كل ما يمكن وصفه ، وما يشمل جميع المعاني ، ألا وهو اعطاء صيغة محددة " لعملية الانفراج " .

ماذا حمل العام الماضي ؟ وما الذي أوضحه ؟

في المقام الأول ، فقد أثبت أن روح الايمان الجديدة قد أيقظت قدرة البشر لكي يكون لديهم الصمود الكافي في النضال من أجل السلام ، وكذلك فان الحوار السياسي الذي

توقف قد يبعث من جديد ، كما اننا نشهد عددا من المشروعات الطموحة تمثل استثمارات سياسية هامة في مستقبل سلمي للعالم ، وأنه بعد فترة محددة من الزمن سوف يكون هناك ما يشجع على حدوث استقرار عالمي ، وكذلك فان في مدى عام واحد فقد تزايد انهيار النظم التي تناهض الشعوب في آسيا وامريكا اللاتينية ، كما أن هناك تغييرات لصنع السلام قد أضافت الى الخريطة السياسية للعالم شيئا جديدا .

وفي الوقت ذاته ، فقد استطعنا أن نوقف الى حد ما تلك الأجهزة التي تعوق التطورات الدولية ، وأن نوقف الاتجاهات السلبية وأن نصد الهجوم المتضافر من جانب القوى الرجعية ضد التقدم والاشتراكية والديمقراطية وحركات التحرر القومي .

وعلاوة على ذلك ، فان رغم أن أولئك الذين ينتهكون السلام قد استمروا في جهودهم من أجل الحفاظ على بقايا الحرب الباردة ، فانهم قد اخفقوا في حمل هذا العبء المتخلف عن الماضي . ورغم أنهم حاولوا احياء تلك البقايا من الفكر الجامد ، الا أنهم لم ينجحوا في تغيير الحقيقة الدولية ، ورغم أنهم حاولوا تحريك سياسة معاكسة للمجرى العام للأحداث الا أنهم لم يقللوا من سياسة الانفراج ، ولم يمنعوها من أن تلعب دورا هاما .

ورغم العقبات والصعاب التي يضعها خصوم الانفراج في طريق هذه السياسة ، فانه لم يتمكنوا من تضييق نطاقها أو أن يعكسوا هذا التيار وأن يزوجوا بالعالم في فوضى ضارية .
ويمكننا أن نضيف ، أن العام الماضي كان اختبارا كبيرا اجتازته سياسة الانفراج بطريقة تتم عن النضج . ان الانفراج تدريجيا قد أصبح هو الاتجاه الاساسي في العقد الماضي ، كما أنه برهن مرارا على أنه اختيار محدد ومثمر لمستقبل البشرية ، ومن ثم فانه من المصالح الحيوية للبشر أن يظهروا تصميمًا كافيًا وبصيرة وصمودًا لكي يجعلوا من الانفراج الاتجاه الحاسم في دعم هيكل السلم العالمي والتعاون الذي يعمود بالفائدة على الجميع فيما بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

وإذا كنا اليوم في عام ١٩٧٩ نقارن بين أعوام الحرب الباردة وبين أعوام الانفراج فانه حينئذ يكون لقولنا ما يبرره .

اننا نشعر بالسعادة حيث أنه لم تكن لنا خلال العام الأخير كما في الماضي ، أية تطلعات سوى أن نواصل بدأب السير على طريق السياسة الديناميكية السلمية التي بدأناها لكي نفتح آفاقًا جديدة للتعاون الدولي واسع النطاق ، وتوجيه الشعوب ولم شملها وعدم اثاره الفرقة بينها ، والتغلب على النزاعات التي تثور فيما بينها . ومن ثم فقد انتهجنا المنهج الصحيح وقد برهنت على ذلك التطورات التاريخية .

اننا نود لو أننا تمكنا من أن نقول يوما من الايام ان الفترة الماضية كانت حاسمة بالنسبة لمستقبل الانفراج ، وكانت مرحلة تطور ، وأنها لم تتعرض للمهينة التخريبية ، بل سادت العلاقات السلمية البناءة بين الدول كما أكد عليها ميثاق الأمم المتحدة ، وان ما كان يشوب هذه العلاقات الدولية قد اقتلع من جذوره الى غير رجعة . ان أكبر اسهام في هذا الشأن يمكن أن يتم عن طريق اتفاق دولي كما اقترح ذلك بالأمس السيد اندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي .

ومن ثم ، فاننا نؤيد تماما أن يدرج في جدول أعمال هذه الدورة بند تحت عنوان "عدم السماح بالمهينة في العلاقات الدولية" . ونحن كعضو غير دائم في مجلس الأمن ، نؤيد الاقتراح بأن يبحث هذا الموضوع من قبل هذا الجهاز الأعلى للأمم المتحدة .

ونحن نأمل أن نتمكن يوما ما من أن نقول ان المراحل الأولى للانفراج الدولي قد أعقبها مباشرة تضييق مكثف لهذه العملية يتسم بتحول من مجرد الأقوال الى الأفعال ومن التكتيكات المؤقتة

الى المفاوضات البناءة وفوق كل ذلك بتحرك نحو انفراج عسكري . وعلى كل حال فان سباق التسلح لم يتوقف بعد .

وفي هذا الصدد فاننا نرى أنه مما يبعث على التشجيع ، التوقيع على اتفاق سولت ٢٤، و٦-٥ مثل للصمود والتصميم والارادة السياسية الناضجة والمسؤولية المتطلعة للبشرية أجمع . ان هذا الحدث العالمي ذا الأهمية القصوى قد أكد من جديد فعالية سياسة السلم التي ينتهجها الاتحاد السوفياتي ، ومحاولته دعم عملية الانفراج ونزع السلاح وتحقيق السلام في العالم أجمع . ولذلك نود أن نؤكد من فوق هذه المنصة أننا نقدر تقديرا عميقا اسهام الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي والدولة السوفياتية وليونيد برجينيف شخصيا في الاعداد الناجح لهذا الاتفاق . كما اننا نقدر كذلك الواقعية التي توخاها الجانب الأمريكي ونأمل أن يسود نفس هذا الاتجاه السليم اولئك الذين سيقومون بالتصديق على هذا الاتفاق * .

ان هذا من شأنه أن يدعم أمل البشرية جمعاء في أن يختفي تهديد العالم بنشوب نزاع نووي ، وخلق ظروف مواتية لمفاوضات بناءة بشأن المقترحات المعقدة الخاصة بنزع السلاح ، والمتعلقة بالأسلحة النووية والتقليدية ، وكذلك التدابير التي تهدف الى دعم الثقة بين الدول ، بما في ذلك معاهدة عالمية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية .

اننا على علم بالآثار المفيدة التي أسفرت عنها جميع الجهود في مجال نزع السلاح ، ولا يزال ذلك جزءا من الامكانيات التي يمكن أن تتيحها سياسة الانفراج . وينبغي أن ننحي جانبا فكرة أن السلام والأمن الدائمين يمكن أن يتعايشا مع التكديس الرهيب لوسائل الدمار الشامل ، ذلك أنه دون نزع السلاح فلن يكون من الممكن التوصل الى حل للمشاكل التي تهم العالم أجمع ، مثل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وتوفير الغذاء الذي يفي باحتياجات البشرية ، وتطوير مصادر جديدة للطاقة ، والقضاء على الأمراض الخطيرة ، وحماية البيئة ، وتوفير الاحتياجات الثقافية للبشر ، واستكشاف الفضاء الخارجي ، وكدولة تعرف ثمن السلام ، فان تشيكوسلوفاكيا ترى أن الأمر لا يقتصر على اندلاع

* تولي الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد رولانديس (قبرص) .

الحرب ، ولكن مجرد الخوف من اندلاع الحرب يعوق محاولات البشرية لمعالجة المهمات الملحة التي تنتظرنا في وقتنا هذا .

ان معاهدة حظر الأسلحة الاشعاعية التي اقترحها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة معا ، والتي نؤيدها بكل حزم ، تقدم دليلا جديدا على أن مشكلة نزع السلاح يمكن أن تعالج وأن نتوصل الى حل بشأنها .

وهذا هو السبب الذي حدا بتشيكوسلوفاكيا الى مواصلة بذل المزيد من الجهد لوقف سباق التسلح ونزع السلاح . ونحن على استعداد للدخول في مفاوضات على أساس من المقترحات المحددة . وفي اعلان اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو التي عقدت في تشرين الثاني /نوفمبر من العام الماضي ، فقد قمنا مع حلفائنا بتقديم مبادرات جديدة . ان تنفيذ هذه المبادرات سوف يؤدي الى تحول كبير في المفاوضات الخاصة بوقف سباق التسلح ونزع السلاح .

وسوف نبذل قصارى جهدنا من أجل التحقيق التدريجي لهذا الهدف . اننا نود أن نتفاوض بصبر ودأب مع جميع الأطراف ، بالاضافة الى استعدادنا لمناقشة مقترحاتهم في أي مكان وعلى أي مستوى ، بما في ذلك أعلى مستوى . اننا على استعداد أيضا للاسهام بفعالية في الجهود المخلصة من جانب الدول لكي تحقق في النهاية تقدما ملموسا في هذا المجال الرئيسي من الحياة الدولية .

لقد أعرب رئيس تشيكوسلوفاكيا جوستاف هوزاك عن تصميمنا هذا عندما قال في براغ في أول ايار/مايو من هذا العام " ان الدول ينبغي ان تضطلع بالتزاماتها ، ومن الافضل ان يتم ذلك في الامم المتحدة كي تتناول مفاوضات نزع السلاح بطريقة بناءة ولكي تسهم في انشاء مناخ دولي يؤدي الى اسرع تحقيق ممكن للتقدم الذي تحتاج اليه " .

وهذا هو السبب الذي يدعو بلادى الى أن تقدم الان مشروع اعلان بشأن التعاون الدولي من أجل نزع السلاح ، وقد وضعنا هذه الوثيقة على اساس دراسة موضوعية وعميقة ، وعلى أساس سنوات عديدة من الخبرة في مفاوضات نزع السلاح وعلى اساس الحاجة لدعم كلي كامل للتنفيذ الشامل لهذه الاهداف والمقررات والتوصيات التي اعتمدها بالاجماع في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

ولأكثر من عام ، وهو الوقت الذي انقضى منذ ذلك الحين تم انجاز الكثير . وفي هذا العام سنبعث التقرير الاول للجنة نزع السلاح الذي تم بعضويتها الجديدة الموسعة . لكن الوقت قد حان لنا لنشر في اتخاذ تدابير محددة واتفاقات كي نتغلب على جميع الصعاب التي قد تنجم على هذا الطريق .

ومن اجل ذلك نحاول جاهدين اعطاء دفعة جديدة لخلق مناخ اكثر ملاءمة لتنفيذ مبكر لنتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . لذلك ايضا اكدنا في مشروع الاعلان على حقيقة ملزمة وواضحة وهي ان حكومات جميع دول العالم تضطلع اليوم بحقيقة بمسؤولية تاريخية كبيرة للقضاء على الحروب من حياة الانسان ، وهي مسؤولية ينبغي ان نضطلع بها وذلك بالاتفاق على تدابير فعالة وحاسمة من اجل تحقيق نزع سلاح عام وشامل . وهذا هو المثل القديم الذي طالما تاقته اليه البشرية ، والذي كان يدور ايضا بخلد مفكر القرن السابع عشر التشيكي العظيم " جون آنوس كومنيوس " عندما كتب كتابه الشهير بشأن " اعادة صياغة احوال البشر " حيث قال : " لذلك ينبغي القضاء على الاسلحة حتى لا تكون هناك اية فرصة للجوء الى العداوة والحروب ، لانه لا يوجد اى حل أو خلاص في الحرب ، ولا يسفر عنها اى شيء سوى خطر النار والصلب واقتلاع الدول " .

وعلى أية حال ، فانه في ذلك الوقت كان هذا مجرد حلم بنزع السلاح ، اما اليوم فاننا نتفاوض فعلا ، وهذا ينبغي ان نتصرف . وفي الوثيقة المقدمة التي يستطيع الانسان ان يعتبرها مجموعة خطوط ارشادية تحكم الدول في تعاونها المستمر الهادف والبناء والفعال في مجال نزع السلاح نحاول ان نساعد في وضع احدى الادوات الفعالة الممكنة لتسهيل ذلك النهج والمسار وكذلك تيسير الحصول على النتائج من مفاوضات نزع السلاح الراهنة والمقبلة .

ان الهدف من هذا ليس بأى حال من الاحوال مجرد اعلان حرفي عن النوايا الطيبة ، أو مجرد استحداث لمبادئ جديدة . ان الهدف الذي نتبعه هو تنسيق وتوحيد جميع القواعد القائمة وتجميعها في كيان منظم وموحد يطبق علينا في جميع اجهزة نزع السلاح في كل مستوى سياسي . وهذا من شأنه ايضا ان يدعم الناحية المنهجية لتحليل وتقييم ما يدفع الى انجاس مفاوضات نزع السلاح ، ومن ناحية اخرى فانه لا يصوقها ولا يضر بها .

اننا نود لهذه الظروف الرئيسية لعملية نزع السلاح بأكملها مثل دعم وتطوير وتوسيع وتقوية التعاون الدولي من أجل نزع السلاح ، ان تصبح قانونا اخلاقيا وسياسيا اساسيا لسلك الدول بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو انتماءاتها الى اى نظام سياسي اجتماعي . اننا على قناعة عميقة بأن مقترحنا يتمشى تماما مع الجهود التي تبذلها الدول لاقامة سلم دائم وحماية الامن الدولي القوي ، وانه يعكس الارادة الجماعية للمجتمع الدولي لاجساد حل ناجح للمشاكل الملحة لنزع السلاح . ونحن نشق بأن هذا الاقتراح سوف يحظى في هذه الدورة بتأييد بناء من جانب الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

ان السلم والامن في جميع انحاء العالم كان دائما جزءا لا يتجزأ من مصير اوربا . هذا حيث بدأ الانفراج السياسي وحيث حقق تقدما عظيما . وهذا ايضا هو السبب الذي ينبغي من أجله أن نجعل الانفراج العسكري يتقدم ايضا اكبر تقدم ممكن حتى يمكن تحويل هذا المطبخ الاسود من اسلحة الحرب الى معمل للسلم والتعاون ، وان تعود الفائدة المتبادلة على الجميع وان يؤدي الى نظام ثابت لا يتزعزع يعود بالامن على الجميع .

وان نأخذ في الاعتبار هذا الهدف ، فاننا نقترح مع الدول الاخرى في معاهدة " وارسو" الابرام الفوري لاتفاق بين المشتركين في مؤتمر هلسنكي يقضي بأنهم لن يكونوا البادئين باستخدام

الاسلحة النووية أو التقليدية ضد بعضهم البعض . ونحن نعتقد انه حتى اليوم من الممكن ان نبدأ بالاعداد لمؤتمر بشأن التخفيف من التوتر العسكري على اساس سياسي وياشترك جميع الدول الاوروبية والولايات المتحدة وكندا ، ان هذه المبادرة الهامة التي اقترحتها لجنة وزراء الخارجية في معاهدة حلف وارسو في بودابست في ايار/مايو الماضي لتفتح الافاق لبحث واقصي لجميع المقترحات التي تهدف الى تخفيف المواجهة العسكرية .

وكشركاء مباشرين في محادثات فيينا بشأن خفض القوات المسلحة والاسلحة في اوروبيا الوسطى ، فاننا نتفهم بعمق ونهتم اهتماما بالغا بحدوث تقدم ملموس في هذه المحادثات . وعلى أية حال ، فان هذا يمكن ان يتحقق فقط اذا ما كان شركاؤنا سوف يبحثون من جديد مفهومهم الخاص " بانتهاء الاسلحة النووية أولا ، وبعد ذلك ينتقلون الى نزع السلاح " . وعلى سبيل المثال ، فان الخطط الاخيرة لادخال سريع لما يسمى بالاسلحة الاوروبية الاستراتيجية في اوروبيا القريبة لا يمكن ان نراه الا استحكاما للعقدة الراهنة .

بالرغم من هذه " القلاقل المؤقتة " فان المناخ السياسي الأوروبي قد تحسن . اننا نحاول كذلك في اجتماع مدريد أن نحدث تطورات ايجابية جديدة ولا سيما في مجال تخفيف حدة التوتر العسكري حتى يمكن لأبواب التعاون المفيد المتبادل بين جميع دول أوروبا أن تفتح على مصراعيها على نحو ما حققته اللجنة الاقتصادية الأوروبية من نتائج ايجابية في دولتها هذا العام ويعقد مؤتمر أوروبي خاص بالبيئة .

ان تشيكوسلوفاكيا تحاول ان تسهم في ذلك بتطوير العلاقات الثنائية في اننا نرى أنه ينبغي ان تكون هناك اجتماعات كثيرة بين ممثلي الدول الموقعة على النص الختامي لمؤتمر هلسنكي وان ذلك من شأنه ان يدعم السلام .

ان هذا الوعي الذي يدعمه الوضع الجغرافي وكذلك الامكانيات المتوفرة اتاحت لنا الفرصة لتطبيع مناخ العلاقات في وسط أوروبا ولا سيما علاقاتنا مع الشركاء الغربيين . ان علاقاتنا مع ألمانيا الاتحادية مثلا تقوم على أساس الارادة السياسية لكلا الجانبين والتي تجسدت في الاعلان المشترك الذي وقعه الرئيس غوستاف والمستشار هيلموت شميت خلال زيارته الرسمية الأخيرة في العام الماضي والتي كان لها آثار محددة وملموسة . اننا مهتمون باستمرار هذه المحادثات بطريقة ايجابية .

ومع النمسا ، الدولة المجاورة ، فقد عالجتنا كل شيء على نحو بناء ، ومنها تلك المشاكل التي شابت علاقاتنا . وان علاقات حسن الجوار قد تبلورت في زيارة الرئيس رودلف في آذار / مارس الماضي . اننا الآن نترجم نتائج هذه الزيارة الى تعاون مفيد .

وهكذا ، منذ اقامة تشيكوسلوفاكيا المستقلة ومنذ أكثر من ستة عقود طبعنا العلاقات تماما مع جيراننا جميعا بما فيهم أولئك الذين لديهم نظم اجتماعية مختلفة عنا . هذا هو اسهامنا الفعال في توفير الظروف السلمية والبناءة في وسط أوروبا .

اننا نقوم باثراء عملية الانفراج وذلك بتوسيع نطاق التعاون المفيد مع جميع دول أوروبا . وكدولة عضو في مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة الذي يحتفل بمضي ثلاثين عاما على اقامته ، فاننا ندعم التعاون مع آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . اننا نقدم تأييدنا البناء وتعاطفنا مع محاولاتهم من أجل دعم انجازاتهم السياسية واستقلالهم الاقتصادي من أجل اقامة

علاقات اقتصادية دولية عادلة يمكن ان تحمي التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومعنى آخر ، فان تلك العلاقات يمكن ان تكون نموذجاً للتعاون الديمقراطي العادل المتبادل بين كافة الدول التي تختلف نظمها الاجتماعية والاقتصادية .

اننا نرحب بنتائج مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز الذي انعقد أخيراً في هافانا . ان هذه النتائج تعكس دليلاً جديداً على أن مصدر القوة والفعالية في هذه الحركة يكمن في وحدتها دفاعاً عن القضايا العادلة للشعوب التي تناضل من أجل التحرر من القهر السياسي والاقتصادي والاجتماعي ودعم نضال الشعوب من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين ومن أجل نزع السلاح والانفراج والنضال ضد الامبريالية والعنصرية والاستعمار الجديد .

ان السلم والأمن الدوليين لم يصبهما الضرر من جراء سباق التسلح فحسب ، ان هناك اشتعالاً حاداً في سياسة الانفراج نتيجة للبيؤر الساخنة للتوتر الناجمة عن النزاعات المؤلمة القديمة في أجزاء كثيرة من العالم . ان الرأي العام في تشيكوسلوفاكيا والحكومة مع جميع الدول المحبة للسلام قد شجبت العدوان ضد فييت نام الاشتراكية عن طريق الدول التي تحاول أن تعطي دروساً عسكرية كمعيار للسلوك في العلاقات الدولية .

ومن هذه المنصة الموقرة ، فاننا نعرب عن تأييدنا الحازم لشعبي فييت نام ولا وس وكذلك شعب جمهورية كمبوتشيا التي هي بعد سنوات عديدة من الحروب العدوانية الهدامة تتطلع الى السلام وتحاول جاهدة إقامة مجتمع طبيعي محب للسلام .

اننا نأسف للاعتراف بما يطلق عليه أوراق اعتماد ممثلي نظام بول بوت الهمجي الذي أطاح به شعب كمبوتشيا . ان هذا النظام فريد في نوعه في التاريخ لسياسته في ابادته لشعبه . ان هذا يتنافى مع روح وهدف هذه المنظمة الدولية ويقلل من سلطتها وهيبتها ويتناقض أيضاً مع الحقائق السياسية . ان موقفنا المبدئي لا يتزعزع . ان مقعد كمبوتشيا في هذه المنظمة ينبغي ان يشغله مندوبون يعينهم المجلس الثوري الشعبي في كمبوتشيا وهو الحكومة الشرعية لهذه الدولة ويستطيع وحده الاضطلاع بالتزامات دولة عضو في الأمم المتحدة .

ولا يمكن لمصالح شعب كمبوتشيا وللسلم والأمن لشعوب جنوب شرقي آسيا وأهداف الأمم المتحدة أن تتدعم نتيجة لمحاولات تدويل ما يسمى بقضية كمبوتشيا والتدخل في شؤون كمبوتشيا الداخلية انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة .

اننا نعارض كذلك الجهود الرامية الى استغلال المشكلة المفتعلة لما يطلق عليه اللاجئون الفيتناميون من أجل أهداف سياسية ضد فييت نام .

اننا نرحب بيد المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والصين بشأن تطبيع العلاقات فيما بينهما . وان ذلك يمكن ان يعود بالنفع ليس فقط على هاتين الدولتين بل كذلك من شأنه أن يدعم السلم في جنوب شرق آسيا وفي جميع أنحاء العالم .

لا نزال نشعر بالقلق إزاء الموقف في الشرق الأوسط . انه يتضح كل يوم أن أي اتفاق منفرد بين مصر واسرائيل ومحاولات تجنب تسوية تتمشي مع المصالح المشروعة لجميع الأمم في هذه المنطقة انما يتعرض للخطر في هذه الفترة .

ومن ثم ، فاننا نؤكد مرة أخرى أنه في هذا السياق من الأحداث المتعارضة في الشرق الأوسط لا يمكن أن تنجح الا تسوية شاملة وأن يتحقق انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، وحماية حقوق الفلسطينيين بما في ذلك حقهم في اقامة دولتهم وكذلك حق جميع الدول في هذه المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في حياة آمنة ومستقرة .

اننا على اقتناع أيضا بأن المشكلة الملحة في قبرص لا يمكن أن تحل الا على أساس احترام
السيادة والاستقلال وسلامة أراضي وعدم انحياز جمهورية قبرص .
اننا كذلك نؤيد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتوحيد سلمي ديمقراطي لكوريا وندعو
الى انسحاب جميع القوات الاجنبية من الجزء الجنوبي للبلاد .
اننا نرفض رفضا قاطعا المحاولات الجديدة من جانب النظم العنصرية والاستعمارية فسي
الجنوب الافريقي الرامية الى دعم هذا النظام وتأجيل القضاء عليه الى غير رجعة . اننا نؤيد دوما
نضال شعوب الجنوب الافريقي من أجل الحرية والاستقلال ونعرب عن تضامننا مع سوابو وهي الممثل
الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . اننا نؤكد على تأييدنا التام والقاطع للممثل الحقيقي الوحيد لشعب
زيمبابوي الجبهة القومية . اننا ننادى بالتكثيف الشامل للنضال ضد الفصل العنصرى بما في ذلك
توقيع عقوبات اقتصادية صارمة بمقتضى الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة التي ينبغى أن تفرض على
نظام جنوب افريقيا لكي يحترم قرارات الامم المتحدة . وسوف نواصل جهودنا حتى يمكن لمنظمتنا
العالمية أن تستفيد من سلطاتها من أجل منع ذلك الهجوم الوحشي من جانب العنصريين ضد الدول
المجاورة والذي لا يزال مستمرا دون عقاب .
لا حاجة بي ، على ما أعتقد ، الى أن أكرر ، من على هذه المنصة ، الحقيقة المعروفة وهي
انه اذا ما كنا نرغب في أن يدمرنا أحد يكفي أن نشي نراعيها وننتظر والباقي يأتي من تلقاء ذاته .
هذا هو السبب الذى من أجله نعتزم أن نبذل قصارى جهدنا من أجل الاسهام في المسعى الفعال
والمشترك من أجل ايجاد طرق جديدة للنضال ضد تدهور القيم الخاصة بالسلام والأمن الدولى .
ان اللحظة قد حانت لنجد مبادرات جديدة لاستبعاد امكانيات تدهور الموقف مرة أخرى ، وللتقدم
بمشروعات جديدة من أجل السلام والانفراج والتعاون رغم جميع العقبات .
وينبغى أن نشكل التاريخ الحالي من أجل مستقبل سلمي حتى يمكن للأمم المتحدة أيضا وهي
جمعية عالمية لا غنى عنها أن تفي بالآمال التي يعلقها عليها البشر المحبون للسلام ومن ثم ندعو
الأسس التي يقوم عليها هيكل السلم والأمن الدوليين .

السيد كورنر (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : كعضو في الكمنولث يسر نيوزيلندا

أن ترحب بانضمام سانت لوسيا الى الامم المتحدة وأن تقدم أحر تهانيها للممثلين المحترمين

لسانت لوسيا في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة . ونحن نتطلع الى العمل مع وفد سانت لوسيا وذلك للدفاع عن أهداف هذه المنظمة ودفعها قدما الى الأمام .
ومن دواعي السرور أن نهنئكم ، سيدى الرئيس والسادة أعضاء المكتب ، على انتخابكم وسأكون ممثنا انا تكرمتم بنقل تحياتي الخاصة الى سعادة السفير سالم . ونيوزيلندا تقدر روابطها الخاصة مع تنزانيا فقد عملنا معا في اطار الكمنولث ونحن نعجب المثل الذى ضربته تنزانيا في الاعتماد على الذات واحراز التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، ونعجب بالقيادة التي أظهرتها تنزانيا لحركة عدم الانحياز ليس فقط في افريقيا ولكن بالنسبة الى جميع الشعوب . ونحن مواطني نيوزيلندا نقدر بصفة خاصة المساعدة التي قدمها السيد سالم كرئيس للجنة الاربعة والعشرين ونحن نعمل بولاء وبطريقة مستمرة للدفاع عن مبدأ تقرير المصير في مناطق الجزر الصغيرة في جنوب المحيط الهادى والتي كانت مرتبطة معنا .

وقد اتاحت للسفير سالم فرصة ان يعرف مدى بعد جزر المحيط الهادى ومدى عزلتها ——— ونيوزيلندا بعيدة أيضا عن مراكز الاضطراب في العالم . هذه العزلة الجغرافية ، مع ذلك ، لم تبعدنا اطلاقا عن أثر الاحداث العالمية . وهذا العام تابعنا باهتمام وبقلق الاحداث التي وقعت في ثلاث مناطق غير مستقرة هي الشرق الاوسط والجنوب الافريقي وجنوب شرقي آسيا . وقد رحبنا بالتقدم السياسى الذى تم احرازه في الشرق الاوسط بالرغم من أنه كان محدودا . ومن ناحية أخرى أعربنا عن الاسف لاستمرار ارتفاع أسعار البترول لأن هذا يعرض للخطر الجهود التي تبذل لاقامة نظام اقتصادى عالمي مستقر ، وقد أضربا اقتصاديات بلدان كثيرة . وقد شاركنا ، من خلال اجتماعات رؤساء الحكومات في لوزاكا ، في جهود الكمنولث لكسر الجمود الخاص بروسيا . ولكن قلقنا المباشر ينصب ، وهذا طبيعى ، على النزاع الذى يجرى بالقرب منا وأعني الأحداث المأساوية في الهند الصينية والتي تسبب أعمق قلق لنا . لقد شهدنا هناك استمرار النزاع المسلح . واعداد كبيرة من الشعب اضطرت الى أن تخرج خارج البلاد . والمهالك جوعا والمعاناة هما من حقائق الحياة اليومية هناك . ان القتال مستمر وقد ينتشر والنفس الحاد في الغذاء يهدد بأن يزداد تفاقم . والموقف قريب جدا من أن يشكّل كارثة .

ان حكومة بلادى تشعر بقلق عميق ازاء هذه الاحداث . ان النزاع في الهند الصينية قد

استقطب جنوب شرقي آسيا وهنالك ثغرة من عدم الثقة تفرق بين دول الهند الصينية والدول الأعضاء في اتحاد أمم جنوب شرقي آسيا .

وترتبط نيوزيلندا بروابط صداقة وثيقة مع البلدان الخمسة المنتمية الى اتحاد أمم جنوب شرقي آسيا ، وقد رحبنا بالتقدم السريع الذي أحرزته في تنمية اقتصادها وتحسين مستويات معيشة سكانها ، وقد كان هذا انجازا كبيرا . ان اتحاد أمم جنوب شرقي آسيا يركز قوة لها وزنها في الشؤون الدولية وتمكن من أن يسهم اسهاما رئيسيا في تحقيق الاستقرار في المنطقة . ولكن كلما طال استمرار هذه المنازعات ازداد خطرا مكان تورط الدول الكبرى في المنطقة ، وكلما طال القتال في كمبوتشيا ازداد الخطر في ان يمتد الى تايلند . ان النزاع في الهند الصينية يهدد بأن يعرض للخطر ليس رخاء بلدان اتحاد أمم جنوب شرقي آسيا فحسب بل يؤثر على فاعليتها كتأثيره على السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

لقد بذلت محاولتان هذا العام لحل النزاع بالقوة ، ولم تنجح اى منهما . ان النزاع ينبع من قضايا عميقة الجذور ، عداوات قديمة احييتها وأزجتها اجراءات وقعت مؤخرا ، ولقيت التأييد من خارج الهند الصينية . وان القومية في جانب اى طرف تدفعه الى محاولة فرض ارادته على الطرف الآخر بالقوة . ان السلام سيعود الى الهند الصينية فقط اذا تعلمت البلدان ان تحترم استقلال بعضها البعض وسلامة اراضيها كما تعهدت بذلك حينما انضمت الى الامم المتحدة .

لا يمكن ان يكون هنالك مبرر لأية حكومة لكي تبحث بقواتها المسلحة الى بلد آخر ضد ارادة شعبه . ولا يوجد اى مبرر على الاطلاق لحكومة ما لكي تخرج بالقوة اعدادا كبيرة من سكانها وتعرض حياتهم للمخاطر في اعالي البحار . لقد ظهر بجلاء كاف ان سياسات الحكومة يمكن ان تثير ويمكن ان تعطل تدفق اللاجئين ، فاذا بدأ هذا التدفق اليائس للاجئين مرة اخرى ، فان العالم سيحرف على من تقع المسؤولية . فاذا انتهت هذه العملية ، يمكن ان تبدأ مرحلة المفاوضات السياسية ، ويمكن تحقيق انسحاب القوات ، وبالتالي يمكن التفكير في تطبيع العلاقات . ان مهام الضوئ واعادة توطين الشعوب التي تعاني في الهند الصينية ، يمكن ان تستمر او ان تسير الى الامام دون ابطاء .

لقد قالت نيوزيلندا دائما ان الحاجة الملحة هي ان نعمل نحو ايجاد تسوية سياسية ، وهذه الحاجة نشعر بانها اكثر الحاحا اليوم . ان اية تسوية يجب ان تكون مبنية على حقيقة انه توجد ثلاث بلدان منفصلة في الهند الصينية ولكل منها تقاليد القومية الخاصة به . هذه البلدان الثلاثة يجب ان تعيش بالقرب من بعضها البعض بطريقة عملية ، وهذا يعني انه لن يكون هنالك سلام ما لم يتحقق استقلال كمبوتشيا ، وتكون كمبوتشيا على استعداد للتعاون مع جاراتها .

ان حكومة بلدى تقبل القرار الذى اتخذته الجمعية العامة بشأن مشكلة وثائق تفويض كمبوتشيا . ان هذا لا يعني اننا نرضى ، بأى طريقة ، عن سياسات حكومة بول بوت . ان ذلك النظام كان نظاما طاغيا الى اقصى حد ، وكان سبب السمعة بالنسبة لما نسب اليه من وحشية ، وتجاهله الكامل للحقوق الاساسية لشعب كمبوتشيا . ومع ذلك انشئت حكومة كمبوتشيا واعترفت بها المجموعة الدولية ، ولا يمكن ان نقول نفس الشيء عن النظام الذى يراه هونغ سامرن ، فهذا النظام اقامته قوى خارجية ، وفشل في ان يظهر او يدلل على استقلاليه . ان الهدف الاساسي من اى تسوية سياسية يجب ان يكون تمكين شعب كمبوتشيا من ان يعبر عن ارادته بحرية دون وجود قوات اجنبية مسيطرة ،

وان يتمكن من تحديد مستقبله . وحتى تتوفر هذه الظروف فان حكومة بلادي لا ترى اي مبرر لطرده الممثلين الحاليين لجمهورية كوريا او قبول وفد آخر .

وفي نفس الوقت فاننا نواجه المشكلة العملية الا وهي مواجهة التبعات الانسانية لاستمرار النزاع . ففي ناحية منه نجد ان الامم المتحدة قد اتخذت فعلا بعض الاجراءات الفعالة ، فالمؤتمر الذي عقده السكرتير العام في جنيف في شهر تموز/يوليه ، نجح في تمهئة موارد متزايدة لغوث اللاجئين من الهند الصينية ، وقد رحبت حكومة بلادي بمبادرة الامم العام . ونحن نقوم بدورنا في البرنامج الذي بدأه . لقد لاحظنا ايضا بارتياح هبوط معدل تدفق اللاجئين منذ ذلك المؤتمر ، وهذا يدل على ان حكومة فييت نام تقبل مسؤولياتها ، لذلك فانه يحق لنا ان نأمل في انه لن تتكرر المآسي التي شهدناها في اوائل هذا العام .

ان اكثر المشكلات الانسانية يأسا في هذا الوقت هي كموتشيا . فالجرب المستمرة بحد الاضطرابات الداخلية في السنوات الاخيرة قد اقتلعت جزءا كبيرا من السكان ، وتوقفت الموارد الغذائية ، وان حوالي عشرة في المائة من سكان البلد يتضورون جوعا ، والمجاعة سوف تثير موجة جديدة من اللاجئين اليائسين الذين يهربون الى تايلاند . ينبغي على العالم ان يحول دون وقوع هذه الكارثة ، وذلك بضرورة بذل جهد آخر عظيم من جانب المجتمع الدولي ، وبالنسبة للمواد الغذائية والمواد الطبية يجب ان توفر فوراً ، ونيوزيلندا على استعداد لان تشارك في هذا الجهد الجديد .

اننا لا ننسى انه في مناطق اخرى هنالك ايضا حركات طرد شعوب بالجملة ، مثل هذه المواقف موجودة منذ امد طويل . وهنا ايضا فان البحث لايجاد حلول عن طريق التفاوض بالنسبة لهذه المنازعات التي سببت معاناة انسانية ، يجب ان يكون الشغل الشاغل لهذه الجمعية .

هنالك في الجنوب الافريقي بعض التطورات المشجعة كان اهمها الاتفاق الذي امكن التوصل اليه في اطار اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في لوساكا في الشهر الماضي ، وترتب عليه عقد مؤتمر لندن بشأن زمبابوي - روديسيا . ان رئيس وزراء بلادي ، لكي يبرز تأييده للاتفاقية التي امكن التوصل اليها في لوساكا ، بعث برسالة الى كل الوفود الاربعة والعشرين المجتمعمة في لندن لهذا المؤتمر ، وقال :

" ان الطريق لايجاد تسوية سلمية مفتوح امامكم ، وطنى كل واحد منكم ان يسهم حتى يتم التوصل الى المرحلة الاخيرة ، وان تقودوا بلادكم الى الاستقلال والسلام والاستقرار . انني لا اقلل من الصعوبات التي ستواجهونها ، ولكني آمل انكم ستضعون في اذهانكم ان مصير الملايين من الرجال والنساء والاطفال ومستقبلهم يقع في ايديكم وفي ايديكم انتم وحدكم . "

ان نيوزيلندا تأمل انه عن طريق تلك المبادرة التي اتخذت في لوساكا والتي تبرز - مرة اخرى - قيمة اتحاد الكومنولث ، فان المنطقة ، وطنى الاقل الجنوب افريقي ، ستحصل في النهاية على الاستقلال القانوني السليم .

ان حكومة بلادي تشعر بالتشجيع ايضا لان المشاورات التي بدأتها الدول الغربية الخمس حول ناميبيا منذ سنتين ، قد استؤنفت ، وهناك امكانية الآن لتحقيق الاستقلال القانوني النهائي لشعب ناميبيا . لكن اذا كانت هنالك آفاق لايجاد حل سلمي لمشكلتين من مشاكل الجنوب افريقي ، فان المشكلة الثالثة ، وهي نظام الفصل العنصرى الذى لا يمكن السكوت عليه ، ما يزال قائما لا يكبح في جمهورية جنوب افريقيا . ان نيوزيلندا تشارك مع بقية البشر في حث حكومة ذلك البلد المنكود لكي تتحرك الآن لتحطيم حواجز الفصل العنصرى ، تلك الحواجز التي تنكر جوهر حقوق الانسان الاساسية وكرامة الانسان بالنسبة لأغلبية ساحقة من الشعب . ان الفصل العنصرى يذكي بذور المنازعات الشريرة الشريرة ، وان اعضاء الامم المتحدة لن يرتاحوا حتى يمكن القضاء على جذور واسباب هذا النزاع .

وفي ملاحظاته الاستهلالية ، فان الرئيس دعا هذه الجمعية ان تنتهج طرقا واقعية بدلا من ان تعمل على اصدار قرارات متزايدة بحثا عن حلول للمشكلات العديدة التي ابتلي بها العالم اليوم . ان هذه الكلمات تصدق بصفة خاصة على الموقف في الشرق الاوسط . ان حكومة بلادي تعتبر الاحداث المثيرة التي وقعت في السنتين الاخيرتين امراه اهميته ، والتي توجت باتفاق كامب ديفيد ، وما تلى ذلك من مفاوضات بين مصر واسرائيل . ان الجهود الحالية لقادة البلدين يجب ان تعطى الفرصة للنجاح . لقد بدأ الحوار ، وهدف المجتمع الدولي الآن هو توسيع نطاق هذا الحوار .

وتواصل حكومة بلادى الاعتقاد بأن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن يتضمن العناصر الضرورية لاجتاد تسوية عن طريق التفاوض ، وما زال هذا القرار هو القرار الأساسي والرئيسي الذي يجب الانطلاق منه . وهناك تسليم عام بأن البحث عن اجتاد حل سلمي في الشرق الأوسط يجب أن يتضمن مشاركة الشعب الفلسطيني . ان حقوق الفلسطينيين بما في ذلك حقهم في تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة ، اذا رغبوا في ذلك ، لا يمكن تجاهلها أكثر من ذلك .

ان الطريق وصولا الى حل يقوم على التفاوض ، يكون عادلا وداعما في الشرق الأوسط لن يكون سهلا . لذلك ، فانه من الضروري أن تمتنع جميع الأطراف المعنية عن اتخان اجراءات استفزازية تنطوى على عدم احترام مشاعر الآخرين . ونحن نعتقد أن استمرار بناء المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ من بين هذه الاجراءات ، كما أن اندلاع الأعمال المسلحة في جنوب لبنان هو مثل آخر . وترفض حكومة بلادى سياسة الضربات الوقائية التي تقوم بها اسرائيل ، كما أنها ترفض أى اجراء يقوم على انتهاك وحدة أراضي اسرائيل . ان الطريق السليم للسلام هش ، وينبغي ألا نعرضه للخطر .

ان عام ١٩٧٩ كان يمكن اعتباره ذخيرة للمجتمع الدولي في مداولاته المستمرة بشأن الاصلاح الاقتصادي العالمي الشامل . ان الدورة الخامسة للأونكتاد وجولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، كانا حدثين رئيسيين يبشران بالخير في احراز تقدم في العلاقات بين الشمال والجنوب ، ولكنهما انتهيا دون التوصل الى نتائج . وستكون المهمة العاجلة لهذه الجمعية هي اجتاد طريق لاستعادة قوة الدفع للمداولة بشأن قيام النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ونظرا لأن المجتمع الدولي يواجه مشكلات اقتصادية ملحة وخطيرة ، فان الآثار الاقتصادية في هذا العام ، مثل ارتفاع أسعار النفط ، قد أثرت على البلدان المتقدمة والنامية ، والنتيجة هي اضطراب خطير في عملية التنمية الاقتصادية . كما أن بطء معدلات النمو الاقتصادي ستحول دون استمرار عملية التنمية . ومن الأمور التي لا يمكن تجنبها أعباء الديون المتزايدة لكثير من البلدان وكذلك التضخم والبطالة وعدم التوازن في موازين المدفوعات واجراءات الحماية ، ولسوف تزداد كلها بعدم الاستقرار الاقتصادي العالمي . كما أن الحاجة الملحة لاجتاد مصادر جديدة للطاقة ستؤدي الى نكسة مالية وفنية .

ولا تحتاج أية حكومة الى أن تتخيل أنها ستكون قادرة على عزل اقتصادها عزلا كاملا عن آثار الهوس الاقتصادي المنتشر . ان البلدان النامية ، وجميع الاقتصاديات الصغيرة ، بما في ذلك بلدي ، ستكون حساسة لهذه التطورات ، وتتأثر بها بصفة خاصة .
وفي مواجهة هذه الاحتمالات لا نستطيع أن نكتفي بمجرد المداولة عن امكانيات وضع صبور جديدة للتعاون الاقتصادي العالمي ، واحداث مواءمة هيكلية واصلاحات مؤسسية . لقد حان الوقت لانهاء الجدل والمنازعات الخاوية التي اتسم بها الحوار بين الشمال والجنوب حتى الآن . ويجب أن نعمل ذلك مع ادراكنا بأننا اذا لم نسيطر على قوى إحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي ، فان هذه القوى سوف تسيطر علينا .

وتتطلع نيوزيلندا الى هذه الجمعية العامة ، والى الدورة الاستثنائية المزمع عقدها في ١٩٨٠ لتوضيح المهمة التي لم تنته لوضع استراتيجيات لادارة الاقتصاد العالمي . ونحن نعتقد بأن فعالية هذه الاستراتيجيات ومستقبل الرخاء الاقتصادي العالمي المتكافل سيعتمدان الى حد كبير على نجاح تجديد الجهود لايجاد حلول بناءة في قطاعين حساسين ، ألا وهما التجارة والطاقة .

ان الانفجار في التجارة الدولية في الربع الأخير من هذا القرن قد عاد برخاء كبير على كثير من البلدان . ويجب أن نضمن استمرار هذا النمو على أساس الاعتراف بمبدأ الميزة النسبية وكذلك القضاء على اجراءات الحماية . ولا يمكن لنيوزيلندا أن تقبل أن يكون هناك معياران من الاجراءات أحدهما للمنتجين الصناعيين ، والآخر لبقية البلدان أو بمعنى آخر للمنتجين الصناعيين الجدد والمنتجين الزراعيين . ان الحماية الزراعية تمارسها جميع البلدان الصناعية تقريبا بما يعود بالضرر على مستهلكي سلعهم واحباط المنتجين الأكفاء في الداخل كما هو الحال في نيوزيلندا . ونحن نعتقد أن ذلك يمثل انكارا لحق هذا الجيل في أن يقيم أساسا رشيدا لطعام الأجيال القادمة . وتتطلب هذه المسؤولية منا هج ومواءمات لسياسات قائمة على مبادئ التجارة الحرة المتعددة الأطراف .

ويجب أن نتعلم النظر في قضايا الطاقة من خلال منظور جديد . ويتوقع الخبراء أنه خلال السنوات العشر القادمة ستصل طاقة الانتاج الى الحد الأقصى ، وستكون هناك زيادات أخرى

في أسعار النفط ، وكذلك عجز متزايد فيما يتعلق باحتياجات الواردات العالمية . ولذلك ليس هناك من شك في أننا يجب أن ننتقل الى نظم جديدة للطاقة . ويمكن التحدى في كيفية ادارة الفترة الانتقالية . لقد ارتفعت الجمعية العامة الى مستوى هذا التحدى عندما قررت أن تعقد في ١٩٨١ مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الموارد الجديدة والمتجددة للطاقة . وتعلق نيوزيلندا أهمية كبيرة على هذا المؤتمر ، وتعتزم أن تنهض بدورها الكامل لتأمين نجاحه . وفي حين أن مسائل عديدة تتعلق بالطاقة تقع خارج صلاحيات المؤتمر ، إلا أن له القدرة في الاسهام الكبير في تحديد نظم طاقة جديدة تعود بالنفع علينا جميعا .

ان هذه المنظمة في تاريخها القصير كانت تنهض بدور قيادي في الدفاع عن أهداف العدالة الاجتماعية والسلام الدولي والمساواة بين الأجناس . والآن يجب أن تضع مستويات جديدة للتعاون الاقتصادي العالمي ، وتعتبر نيوزيلندا ، ذلك عملية مستمرة متطورة ، ولكن ليست جميع البلدان متفقة على هذه النظرة . وبغض النظر عن بعض المعالجات الفردية لشرور الاقتصاد العالمي ، فانني واثق من أننا جميعا متفقون على أن هذا هو المكان وهذا هو الوقت لاطلاع دفعة لفهم التكافل الاقتصادي العالمي الذي تحدثنا عنه لفترة طويلة . ان ما نحتاجه الآن ، في الحوار بين الشمال والجنوب ، ليس اصدار قرارات ولكنه العزم .

ونحن في نيوزيلندا ، نشعر باحساس عدم الرضا عن الأمم المتحدة والأجهزة الاقتصادية الدولية ومدى جدواها . ونحن على استعداد للنظر بذهن متفتح الى الاقتراحات التي يمكن أن تقدم بشأن نظم جديدة أو وسائل جديدة يمكن أن تساعدنا على الالتفاف من حول العقبات التي تعوق الآن جهود اقامة نظام دولي للتعاون . لقد اتخذ الاجتماع الأخير للجنة الجامعة مبادرة هامة في هذا الشأن . ومثل هذه المبادرة ، هي اعراب عن الثقة في قدرتنا الجماعية على التحكم في مصيرنا الاقتصادي . وقد نفقد من وقت الى آخر الثقة في الجهاز ، ولكننا لا نستطيع أن نفقد الثقة في الأهداف .

وثمة موضوع آخر في جدول أعمال هذه الجمعية ، وهو يتعلق بمشكلة نزع السلاح . وهناك بعض المجالات في موضوع المفاوضات العريضة التي تجرى حاليا ، ومن الواضح ان هناك حاجة ملحة لدفع المفاوضات قدما الى الامام للوصول الى اتفاق جديد .

وقبل كل ذلك هناك الحاجة الى عقد اتفاقية شاملة لحظر التجارب النووية . لقد ظلت منطقة المحيط الهادى لعدة سنوات حلبة للتجارب النووية في الجو . كما ان التجارب تحت الارض مازالت تتم في بعض الاماكن جنوب المحيط الهادى وفي اماكن أخرى ، رغم النداءات المتكررة من الاغلبية الساحقة لاعضاء الامم المتحدة لوقف تلك التجارب . لقد وضعت الجمعية العامة في العام الماضي جدولاً زمنياً لعقد اتفاقية في هذا الشأن . ومن دواعي اسفنا جميعا ان هذا الجدول الزمني لم يحترم . لقد كان جدولا زمنياً معقولاً اذا اخذنا في الاعتبار الاتفاق الكبير الظاهر بشأن الاحكام الاساسية لمثل هذه الاتفاقية . ان المشكلات التي لا تزال تقف في طريق الاتفاقية يمكن وصفها بأنها مشكلات فنية . وان نيوزيلندا كدولة مشتركة في عمل الفريق المخصص للاهتزازات الارضية الذي شكل لدراسة بعض احتياجات نظام رصد ومراقبة احترام الاتفاقية ، فاننا نقول بكل صراحة ان المشكلات في هذه المنطقة لا تبدولنا مبررة للتأخير . ان الوصول الى هذه الاتفاقية يعتبر مفتاح وقف الانتشار الافقي والرأسي .

اننا سوف نؤيد الجهود الرامية الى دعم نظام عدم الانتشار . اننا مازلنا نعلق اهمية على ابرام اتفاقية عدم الانتشار ، والانضمام العالمي اليها . ان بعض الدول مازالت تقف بعيداً عن الانضمام الى هذه الاتفاقية ، لأنها ترى ان مزاياها تبدو في صالح الدول الحائزة للأسلحة النووية ، كما انها تعتقد ايضاً ان الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تحترم الالتزام الواقع عليها بموجب هذه الاتفاقية بالاشراف على الترسانات النووية وتسهيل نقل التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية ، وعلى هذا فان استمرار الاختيار النووي عن طريق اية دولة سيعرض الاستقرار والسلام للخطر ، ولا تستطيع دولة ان تحقق امنها بهذه الوسائل .

كيف يستطيع المجتمع الدولي ان يخفف من المخاوف التي تدفع بلدا الى اختيار هذا الطريق ؟ انه يستطيع ان يشجع وان يؤيد الجهود لحل الخلافات في مختلف المناطق . وعلى المستوى العالمي ، فاننا نستطيع ان ننجز المزيد . ان الدول الحائزة للأسلحة النووية كانت على

استعداد لاصدار اعلانات من جانب واحد بعدم استخدام تلك الاسلحة او التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها . ومع ذلك فان كلا منها قد فسر هذا البيان تفسيراً مختلفاً . ودون التقليل من الصعوبات القائمة في طريق التوفيق بين هذه البيانات ، فان نيوزيلندا ستؤيد اكتشاف المزيد من الفرص لتحقيق الضمانات التي ستؤدي الى جعل هذه البيانات قوة ملزمة في النهاية .

لقد رحبت نيوزيلندا كخطوة اساسية بالحد من الترسنات النووية ، وبالتوقيع على اتفاق سولت ٢ من جانب الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ونحن كغيرنا من الدول الاخرى نأمل ان يتم التصديق على هذا الاتفاق قريباً ، ونتطلع الى جولات اخرى من المفاوضات لن تؤدي فقط الى خفض التسلح النووي ، ولكنها تؤدي ايضا الى خفض التسلح التقليدي . وعلى نجاح هذه الجهود وعلى الثقة المتزايدة التي تنبع من هذا النجاح ، يتوقف التقدم في مجالات اخرى . وسيكون من قبيل السخرية المساوية ان يؤدي قبول القيود في مجال ما الى ضغوط في مجالات اخرى . ان الشعوب في كل مكان تعتقد ان عملية خفض التسلح لا يمكن ان تعود الى الوراء ، وان الاعتمادات التي تصرف على التسليح يجب ان توجه الى التخفيف من معاناة البشر وتحقيق رخائهم .

واخيراً ، فان حكومة بلادي تود أن تحيي هذه المنظمة على الدور القيادي الذي قامت به في ميدان حقوق الانسان . ففي الميثاقين الدوليين المتعلقين بحقوق الانسان لدينا الاجهزة الخاصة بالدفاع عن تلك الحقوق وفي العام الماضي ، وفي المناقشة العامة ، فان رئيس وزراء نيوزيلندا قد أعرب عن عزمنا على المصادقة على هذين الميثاقين . ولقد فعلنا ذلك ، ومن بين المهام الملقة على لجنة حقوق الانسان في نيوزيلندا ، الاشراف على تنفيذ هذين الميثاقين . وكنتييجة لذلك ، هناك تقدم واضح في برامج الدفاع عن اوضاع الاقليات ووضع اجراءات جديدة تساعد المرأة على أن تأخذ دورها في الحياة بصفة كاملة . ان العام الدولي للطفل كان مناسبة لكي يعبر المجتمع الدولي من خلالها عن اهتمامه باحتياجات الاطفال .

اننا نفخر بسجلنا في مجال حقوق الانسان ، ولكننا لا نكتفي بذلك ، فمع تطور مجتمعنا المتعدد الجنسيات فان المهام الجديدة تدفعنا الى دعم الجهود الرامية الى تحسين ادائنا .

ان نيوزيلندا تتمنى لهذه الجمعية كل خير في جهودها الهامة .

السيد باستور (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : اود بادئ ذي بدء ان اعبر للسفير سالم عن شعورنا بالارتياح التام لرئاسته هذه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين . ان العمل الذي قام به في هذه المنظمة والكفاءة التي ادار بها اللجنة الخاصة بتصفية الاستثمار لمدة طويلة وكفائه الشخصية كرجل سياسة معروف لدينا ، كل هذه عوامل تؤدي بنا الى الاعتقاد بأنه سيساهم بشكل واضح في النتيجة الحسنة لهذه الدورة .

ومن ناحية اخرى ، فانه يمثل جمهورية تنزانيا المتحدة التي تربطها بالارجنتين علاقات ودية . وأعتقد انه من نافلة القول ان أبرز الدور الايجابي والهام الذي تلعبه جمهورية تنزانيا المتحدة في اطار أشقائها الافارقة وفي الاطار الدولي . ان هذا الدور الهام يمثل تطورا من أهم التطورات التي حدثت بعد الحرب ، ومما يؤدي الى توطيد العلاقات الدولية وجعلها اكثر ديمقراطية . ان حكومة بلادي على اقتناع بان المشاركة المتزايدة لافريقيا في الحياة الدولية ، هي من العناصر التي تساعد على حل النزاعات السياسية والاقتصادية الخطيرة التي تقلق العالم والتي تهدد التعايش السلمي بين الدول .

ان حكومة بلادي تود ان تقدم التحية والتهنئة الى سلف السفير سالم ، السفير انداليسيو لبيفانو اغويرا الذي ادار جلسات هذه الجمعية بكفاءة بالغة خلال الدورة الثالثة والثلاثين . ان دولة كولومبيا تربطها بجمهورية الارجنتين علاقات وثيقة ومتعددة .

ان الجمعية العامة وفاء منها لمبدأ العالمية قد قبلت في عضويتها منذ ايام قليلة دولة فتية من امريكا اللاتينية ، وهي سانت لوسيا ، التي يعتبر استقلالها الحديث ودخولها في اسرة الامم سببا نرتاح له ونسعد به . اننا نقدم الى حكومة وشعب سانت لوسيا تحية حارة ونود ان نصرب عن تمنياتنا الطيبة لوفدها ، وأن نؤكد له تعاوننا التام معه في اطار الامم المتحدة .

ان السلام هو الهدف الاساسي الذي جمع حوله هنا ممثلي ١٥٢ دولة لا يمكن ان ينذر اليه على انه مجرد انتهاء النزاع المسلح . ان دعم السلام والأمن الدوليين يتطلبان اكثر من ذلك . ان هذا يعني وضعا تترك فيه جانبا النزاعات والتنافس والشك ومحاولات الهيمنة السياسية والاقتصادية والبيولوجية ، حتى يكون هناك طريقا مفتوحا امام التعاون والوفاء والانسجام ، وهذا يعني اننا يجب ان ندعم عملية الانفراج التي نشأت منذ بضع سنوات والتي بدأت تترك اثرا محسوسا ، وهذا يعني ان نترجم في الواقع الاهداف والمبادئ القائمة في عيثاق الامم المتحدة .

وعندما نلقي نظرة على الاحداث الخطيرة التي وقعت في العالم منذ المناقشة العامة في العام الماضي ، فاننا لا نتوقع نتائج متفائلة ، بل بالعكس لقد زادت حدة التوترات في مناطق عديدة مما زاد من احتمالات المواجهة .

وتطبق باستمرار وسائل خبيثة المتدخل وبث عدم الاستقرار لاهداف واضحة تماما ، وبذلك تؤدي النضال المعنى الحقيقي لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والذي كثيرا ما ينادى به وكثيرا ما ينتهك . ان العنف الذي يرمي الى تحطيم المجتمعات الحرة قد استمر يؤثر حتى على هؤلاء الذين اعطوا حق اللجوء للارهابيين الذين دحروا في دول اخرى ، ويعتقدون انهم في مأمن من هجماتهم الاجرامية . وان هذا المظهر الاخير من هذه النظرة المحيطة ينطبق ايضا على موضوع حقوق الانسان الذي يمكن اضافته الى قائمة العوامل المطلقة بسبب معالجته بصورة ملتبسة .

ان هذه القضية النبيلة تستغل كسلاح سياسي للمتديدين بحكومات ، ويقوم العالم بقبول بعض الافكار والادعاءات التي تتقدم بها المجموعات التي هربت من بلادها وتقوم بالافتراء على حكومات البلدان التي تركتها وبلاضافة الى ذلك فانه من الصعب ان تتخذ قرارات بشأن هذا الموقف لانه يتعلق بالامور الداخلية للدول ، والا اعتبر هذا انتهاكا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ومن الغريب ان الكثير من الدول التي نصبت من نفسها حكما على سلوك الاخرين يختلف نظرها عندما تقوم هي ذاتها بانتهاك حقوق الانسان . واننا اذا ما كان لنا ان نشكل محكمة هنا لتحديد المسؤوليات فان التاريخ الحديث سوف يعطينا امثلة كثيرة يمكن في ضوءها ان يتحسول المدعي الى متهم .

اننا نود ان نكون واضحين عندما نعبر عن وجهات نظرنا ان الدفاع عن حقوق الانسان هو انتصارات للعالم المتقدم ، وليست حكرا على مجموعة من الدول بعينها ، وعلينا ان نؤكد اننا نؤيد تأييدا قويا كل التدابير التي يمكن للامم المتحدة ان تتخذها من اجل دعم هذه الحقوق ومن اجل احداث تقدم في هذا المجال . اننا في نفس الوقت نرفض كل محاولة لاستقلال المشاعر لاهداف سياسية خبيثة .

وبما اننا ننظر الى الدفاع عن حقوق الانسان كجهود مشترك للمجتمع الدولي ، فانه يتعين علينا ان نذكر بالقرار ٣٢ / ١٣٠ للجمعية العامة ، والذي يؤكد على انه يجب ايجاد حل لهذه المشاكل بصورة شاملة ، آخذين في الاعتبار الاطار المختلف لكل مجتمع ، وذلك من اجل دعم الكرامة الانسانية بالارتباط الوثيق مع التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل بلد . ان عزل الفرد عن هذا الواقع ، وانكار الظروف الخاصة بكل مجتمع ، ومحاولة تجريد هذه الحقوق بعيدا عن الحقوق الاخرى لن يؤدي الا الى فشل كل الجهود التي تبذل من اجل احراز التقدم في هذا المجال .

ان هذه المفاهيم التي تتمسك بها الأرجنتين قد أيدها منذ عدة ايام مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز . والذي طالما يؤكد عليها كلما قامت بعض الدول بتجاهل ما جاء بالقرار ٣٢ / ١٣٠ ، وتفشل في خلق الظروف السياسية والاقتصادية التي تؤدي الى رفاهية الانسانية بأجمعها . ان الاجهزة الرئيسية للامم المتحدة وعلى رأسها الامين العام يجب ان تطبق هذا القرار نوا وروحا بأسرع ما يمكن اذا ما كان للأمم المتحدة ان تحتفظ بمصداقيتها وسلطتها . وما لاشك فيه ان من الاسباب الكامنة وراء معظم المشاكل والأزمات الدولية والمحلية المنافسة بين مراكز القوى من أجل الاحتفاظ بمناطق نفوذها وهيمنتها والتوسع فيها واكتساب مناطق جديدة . ان هذا الوضع له آثار مباشرة على سباق التسلح ، الذي تقوم به الدول العظمى التي وصل حجم اسلحتها الى كميات لا يمكن تخيلها كما ونوعا .

لقد رحبت الأرجنتين بتوقيع اتفاقية سولت ٢ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ومع ذلك فاننا نود ان نبرز ان الناحية الايجابية فيها وهي ان دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ يمكن ان يؤدي الى تحسين العلاقات السياسية بين البلدين وبين حلفائهما . وفيما يتعلق بتخفيض

المخزون من الاسلحة النووية فان نتاجه للاسف قليلة وضعيفة ، بل تقل كثيرا عن التوقعات المنطقية التي تولدت عن هذه المفاوضات المطولة التي سبقت الاتفاق . وان هذا الموقف يتعدى حدود العلاقات الثنائية ان كما قلنا في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح والتي انعقدت في ايار/مايو ١٩٧٨ .

” في اي نزاع نووي عام بين القوتين الاعظم . . . لن يكون هناك امكانية لاي امة ان تعلن نفسها محايدة ، ولا لأية شعوب بريئة ان تقف موقف المتفرج ، انها جميعا وبلا استثناء سواء ارادت ام لم ترد ستجد نفسها منغمسة في هذه المذبحة وتقاسي من نتائجها“ .
(A/S-10/PV.5, P.51)

وفي نفس الوقت فان زيادة القوات التقليدية في السنوات الاخيرة والتي ترسل الى مناطق حساسة في العالم تؤدي الى اختلال التوازن في الامن ويؤدي بنا هذا الى الشعور بالقلق . وانني اتحدث هنا عن وسط اوروبا والشرق الاوسط والمحيط الهندي . ومرة اخرى فان المسؤولية الخاصة بالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة واضحة وبديهية . ان الانفراج انن يجب ان يقوم بدوره في هذه المناطق من العالم بفضل تخفيض النفقات وبفضل بذل الجهود بأقصى حد ممكن لحل المشااكل السياسية التي قد تصبح اكثر تعقيدا بسبب زيادة التسليح .

وبينما تواصل القوى العظمى خزن الاسلحة من كل نوع بسرعة تتجاوز الى حد كبير الدفاع الشرعي عن النفس ، فان بعض الدول الصناعية تصر على مسائل ثانوية من أجل تحويل الانتباه عن الخطر الكبير الذي يمثله الانتشار الرأسي . ان الحاجة الى تفادي ظهور دول نووية جديدة هي بمثابة ذريعة ، وهي مؤكدة بهدف حماية ابتكار التكنولوجيا النووية من أجل الاهداف السلمية من خلال ممارسات تمييزية تهدد التعاون الدولي في هذا المجال . لقد بنيت الجمعية العامة بوضوح في القرار رقم ٣٢ / ٥٠ الحق الدائم للدول النامية في تطوير هذه التكنولوجيا أو الحصول عليها طبقاً لأولوياتها الوطنية ومصالحها الاقتصادية وحاجاتها الاجتماعية .

ان الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح قد اعادت تأكيد هذه الافكار وأوصت بأن تبذل جهود جديدة من اجل الحصول على توافق عام في الرأى الدولي الوسائل العالمية وغير التمييزية لمنع انتشار الاسلحة النووية ، وسعياً الى تحقيق هذه الاهداف فان الدول النووية وتلك التي تحتاج الى التكنولوجيا النووية لزيادة مصادرها من الطاقة وللاسرار بتنميتها تقع عليها مسؤولية مشتركة . وعلى ذلك فانه من الشروط الضرورية لعدم الانتشار الغاء الممارسات المحددة والجماعية التي تؤدي الى عدم الثقة الشرعي وتعرق تنمية الدول الاقل نمواً .

اننا نعتقد ان جعل العلاقات الدولية اكثر ديمقراطية سوف يسهم ، على الاقل ، في تخفيف بعض المشاكل التي نناقشها هنا . ان وحدة المصير الانساني وتوافق المصالح على المدى البعيد لكافة الامم من الحقائق التي لا يمكن انكارها . ان تحقيق السلم والامن على مستوى دولي دون اضرار بالتنمية المتوازنة لكل الشعوب يعتبر من الاسباطير التي لا يمكن لقرننا ان يقبلها . ان قبول خطأ يمثل هذا الحد سوف يكون بمثابة الاعتقاد بأن الظلم يمكن ان يستمر . وفي الوقت الحالي ان رفاهية البعض يمكن ان تقوم على اساس قوى وعلى حساب الاخرين .

ان الجوع والعوز والمرضى وهجرة اللاجئين في مختلف بقاع العالم لها معان انسانية عميقة . ولكن اثار تلك الاوضاع تتعدى هذه المجالات . وفي بعض الظروف يمكن ان تؤدي الى توترات سياسية ، مع ما يصاحبها من تدهور في العلاقات الدولية .

هذه هي حالة ملايين الفلسطينيين الذين اخرجوا من ديارهم في الشرق الاوسط ، والذين يعتبر وضعهم ذات اهمية حيوية في البحث عن اى حل عادل ودائم للمشكلة الخطيرة في هذه المنطقة

لهذا ، فان حكومتي تؤكد اليوم مرة أخرى ايمانها بأن السلام الشامل في الشرق الاوسط سوف يستمر كضرب من الخيال وان جميع الشعوب في المنطقة سوف تعاني من الاثار الضارة مثل هذه الحقيقة طالما ان حقوق الشعب الفلسطيني لم يعترف بها ولم تطبق .
 وهناك مشكلة خطيرة لها اثر مباشر على الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وهي الوضع القائم في الجنوب الافريقي حيث تشكل مشكلتا ناميبيا وروديسيا الجنوبية وكذلك وجود الفصل العنصري نوعا من النزاعات لها خطورة واضحة لا تحتاج الى اعادة تأكيد .
 ان موقف بلدي معروف بالنسبة الى هذه المسألة ، وهو يتفق مع موقف المنظمة . وانني على ثقة من أن الاطراف المعنية سوف تقوم ببذل كل الجهود الضرورية حتى تحل هذه المسألة بصورة سلمية وسريعة وعادلة ، من خلال المفاوضات وطبقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن .

انني عندما اتحدث عن مأساة اللاجئين ، فانه لا يمكنني الا ان اذكر حقيقة ان الأرجنتين لا تكتفي بالتعبير عن تضامنها بالكلمات الخالية من كل محتوى حقيقي . بل انها تترجم ذلك بأعمال واقعية . ان المأساة التي تعرض لها - في ظروف مختلفة - مئات الالوف من اللاجئين من جنوب شرقي آسيا ، قد أدت بنا الى أن نفتح ابوابنا لعدد كبير من الاسر التي وصلت أول مجموعة منها الى بلدنا . وفي جو ترحيبي ، وفي جو من الحرية والنظام سوف يمكنهم - أن تنسى كل الامها الماضية وان تتمتع بحياة افضل . هذه مساهمة اخرى ذات طبيعة ملموسة نتقدم بها من أجل حماية حقوق الانسان .

لقد ظلت امريكا اللاتينية - لمقود عدة - منعزلة - سواء جغرافيا أو ذهنيا - عن النزاعات الخطيرة التي قامت في مناطق اخرى من الكرة الارضية . ان دول منطقتنا ، بعد ان كافحت من اجل تحقيق استقلالها وتأكيد شخصيتها القومية ، بدأت ، في وقت مبكر ، عملية طويلة من أجل التكامل . وقد شجعها على ذلك التراث التاريخي والثقافي المشترك لشعوبها . وقد قاد ذلك رجال دولة من جميع الدول ، وقد رأوا ان الوحدة هي افضل دفاع ممكن للحفاظ على تراثهم . لقد كانت الجهود التي بذلت كثيرة ومضنية ، من أجل اقامة النظام الامريكي فيما بين دول امريكا ، الذي يحتل مكانا في التاريخ كأول حالة لدول ذات سيادة وضعت اسس التعايش المنظم من أجل تنظيم التنمية المنسجمة في علاقاتها ومن اجل الحفاظ على حريرتها واستقلالها .

اننا ننسب الفضل الى امريكا اللاتينية وجمهورياتها في ان كانت اول من نادى ومارس المبادئ الاساسية التي تشكل القانون الدولي والعدالة ، التي أدرجت في ميثاق الامم المتحدة . ويكفي ان نذكر - ضمن ما نذكر - مبدأ المساواة القانونية بين الدول ، واحترام السيادة وسلامة الاراضي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

غير ان امريكا اللاتينية ، بالرغم من تنظيمها وكونها فريدة في نوعها - فانها تعتبر جزءاً من عالم واقعي ، وهي مثل المناطق الاخرى معرضة للتذبذبات في السياسات الدولية ، والتدخل الاجنبي ، والحلول الوسط التي تتخذ خارجها واثار ازمة الطاقة العامة التي بدأت بالفعل فسي اظهر اثارها المهددة .

اننا مدركون للتكافل المتزايد بين الدول ووحدة مصير الانسانية . ولكننا متأكدون مسع ذلك من أنه حتى يمكن ان نقوم بدور بارز في الجهود المشتركة لخلق مستقبل مقبول ، فـان افضل مساهمة لامريكا اللاتينية هي ان تعمل متحدة وان تقدم خبراتها وانجازاتها . ولكن ايضا ان تنادي بأن حقوقها وتطلعاتها لا يمكن ان تغفل .

والان ، وأكثر من أى وقت مضى ، فانه يجب علينا ان نوحده جهودنا وان نستوحي المثل العليا التي ورثناها عن ابائنا والمشاعر العميقة للصدقة الاخوية التي توحد بيننا من أجل التغلب على الاختلافات الوقتية ومن اجل خدمة المصالح الدائمة التي نشترك فيها جميعا .

ان هذه المصالح الدائمة - في بعض الاحيان - تغيب عن انظارنا لأسباب وقتية أو لانها يضحى بها على مذبح بعض التيارات السياسية الخاصة التي تخدم في النهاية مصالح أجنبية عن منطقتنا . ولكننا واثقون من أن هذه القيم الفريدة لشعوب امريكا سوف تؤدي ، لا مفر ، الى جعل التكامل الاقليمي حقيقة تدعم من هياكلنا وتشكل افضل حاجز ضد الطمون الاجنبي للتغفل .

ان الأرجنتين ، في مجال علاقاتها مع الدول المجاورة ، تود أن تعبر من فوق هذه المنصة عن امتنانها العميق لقيادة البابا يوحنا بولس الثاني لكونه قد قبل الطلب الذي تقدمنا به مع جمهورية شيلي - طبقاً لاتفاقية مونتفيديو في كانون الثاني /يناير من العام الحالي - حيثى يقوم بدور الوساطة بين زعماء الدولتين في المفاوضات التي تقوم بها بشأن المنطقة الجنوبية من القارة الامريكية . ان امتناننا الكبير للكرسي البابوي نعرب عنه ايضا للجهود التي بذلت على مستوى أعلى ، بالنصح والاقتراحات وتقديم الافكار من أجل تحقيق التقارب بين البلدين في بحثهما عن حل عادل ومشروع لذلك النزاع .

لاول مرة في قارتنا ومنذ عدة اسابيع تم عقد مؤتمر للبلدان غير المنحازة على اعلى مستوى من التمثيل السياسي .

وقد ذهبنا الى هافانا ونحن ندرك تماما المسؤولية التي تنطوي عليها مضمونيتنا الكاملة في حركة عدم الانحياز . وسعينا الى التعبير عن وجهة نظرنا حول البنود العديدة التي تضمنها جدول اعمالها وبصفة خاصة لتساهم بصراحة في بحث بنيان هذه الحركة والدور الذي يتعين عليها القيام به الشؤون العالمية .

وقد انتهزنا الفرصة لاعادة تأكيد اقتناعنا بأن عدم الانحياز يجب ان يستمر في ممارسة تأثيره على المسائل الدولية ويتطلب ذلك ان يظل وفيا للمبادئ التي نشأ على اساسها . ويتضمن ذلك اعادة تأكيد استقلاله التام ورفضه البات لاستراتيجية تلك الدول او التكتلات التي تحاول فرض انظمتها او ايدولوجياتها على السفير .

تتكون الحركة من دول ذات انظمة سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة ولكنها متحدة الفكر في قرارها صون ذاتيتها الوطنية والحفاظ على حريتها في العمل في مواجهة اية محاولة مكشوفة او مستترة للسيطرة عليها او للتحكم فيها من قبل الدول الاقوى . وهذه الوحدة في الهدف مع التنوع والتعدد وهي سبب وجود الحركة لها ومصدر قوتها وسلطتها لقيادة البحث المستمر بلا نهاية عن الحلول للمشاكل الخطيرة التي تواجه الانسانية .

واذا ما قدرنا تلك الحركة لأي سبب من الاسباب ان تتخلى - ولو مؤقتا - عن موقفها غير المنحاز لتتضمن الى مصالح او اهداف اي قوة ، فان وجودها ذاته سيفقد كل معناه .

واننا نعتقد ان تبادل الآراء في مؤتمر القمة السادس كان له نتائج ايجابية . ونأمل أن المبادئ التي تستوحي منها البلدان غير المنحازة جهودها سوف تدعم ، والتي سوف يكون لذلك اثار حميدة كعامل للتقارب والتعاون والسلم في الامم المتحدة .

لقد عانت الارجننتين مثل بلدان امريكا اللاتينية الاخرى الكثير في تاريخها الطويل من المحاولات التي بذلت من اجل الاعتداء على سلامة ووحدة اراضيها ولتحديد سياساتها الداخلية وتعديل سلوكها في مجال العلاقات الدولية . ولقد تعرضنا للخطر والحصار والقلاقل وحماسات التشهير بنا ثم لاحتلال ارض وطننا .

وحتى اليوم ما زلنا نعاني من احتلال غير مشروع لجزء لا يتجزأ من اراضيها وهي جزر مالدينا ، التي اغتصبت بالقوة منذ عام ١٨٣٣ مما اثار النزاع حول السيادة الذي واصلناه منذ ذلك التاريخ مع المملكة المتحدة .

ولقد تناولت الامم المتحدة هذه المشكلة عدة مرات ، وكما هو معروف ادرجت مسألة جزر مالدينا للمرة تلو الاخرى في جدول اعمال الجمعية العامة والمجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار وقامت هاتان الهيئتان ، باعتماد قرارات مهمة بشأنها . ويدعو آخر هذه القرارات الحكومتين الارجننتين والبريطانية الى مواصلة المفاوضات دون ابطاء لانتهاء الوضع الاستعماري السائد في الجزر . وعلى اساس هذا القرار عقدت الحكومتان حتى الآن اربع جولات للتفاوض ابلغت نتائجها على الفور الى هذه المنظمة .

ان حكومة بلادي ، التي اعربت تكرارا عن اقتناعها بأن المفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية هي افضل وسيلة لحل المنازعات ، تكرر عزمها القاطع على مواصلة السعي الى حل سريع وعادل لهذه المشكلة . ولكن قرار الارجننتين لا يمكنه ان يكون من طرف واحد ، فيجب ان تقابلته روح مماثلة من جانب السلطات البريطانية حتى يمكن ان نزيل في المستقبل العقبة الوحيدة التي ما زالت قائمة على طريق صداقتنا التقليدية . ونستألف جهدنا المشترك من اجل تعاون واسع في كل المجالات .

وهذه الاشارة الى مسألة جزر مالدينا تكون ناقصة ما لم نعرب هنا عن امتناننا لحركة عدم الانحياز التي ايدت دائما وبقوة بلدي في مطالباتها المشروعة . ان مؤتمر هافانا الاخير قد أقر الاعلان التالي في هذا الصدد :

” فيما يتعلق بالقضية الخاصة لجزر مالدينا فان رؤساء الدول او الحكومات كـرروا بشدة تأييدهم لحق جمهورية الارجننتين في استعادة هذا الاقليم وسيادتها عليه وطالبوا بالاسراع في المفاوضات في هذا الشأن . ”

وفيما يتعلق بالمؤتمر الثالث للامم المتحدة لقانون البحار ، اود ان أعبر عن قلقنا لاعتزام بعض الدول الصناعية اصدار تشريعات من طرف واحد بشأن استغلال المناجم في قاع البحار ، فان مثل هذا العمل سيعرقل كثيرا انهاء المؤتمر ، وسيؤدي الى تهديد مستقبل الاتفاقية ذاتها في وقت قررت فيه هيئة مكتب المؤتمر اقرارها في الدورة القادمة .

وبالإضافة الى ذلك ، وكما قلنا في عدة مناسبات ، فاننا نود مرة اخرى ان نعيد تأكيد حقنا الكامل في المناطق البحرية الخاضعة للسيادة الوطنية وعن تصميمنا الاكيد لضمان احترامه في كل مضمنااته بما في ذلك ما يتعلق بالمرور الجريء للسفن الحربية .

ان الوضع المعقّد الذي حاولت ان اصفه - بدون اسهاب - يؤثر تأثيرا ضارا على البحث عن الحلول للمشاكل العالمية التي يجب ان نحفز الخيال والجهود المشتركة لجميع اعضاء المنظمة . هناك مسائل كثيرة تتطلب عناية عاجلة يمكن حلها اذا ما قررنا استخدام اداة التصانيم القيمة التي تشكلها الامم المتحدة ، بكامل طاقتها .

ان هذه الجمعية العامة بوجه خاص يجب ان تستمر في سعيها الى ابراز مشاكل العالم بينما تعمل في نفس الوقت كحافز للتغييرات التي يتطلبها عصرنا . وحتى يتم هذا فانه لا بد ان تلتحق الدول الاعضاء على ترتيب اللاولويات وان تركز على هذه البنود التي لا يمكن ان يعهد بها الى محفل اخر بسبب اهميتها وصفحتها العاجلة . ان هذا الدور الذي حدده الميثاق للمنظمة ، اي كونها مركزا لتنسيق جهود المجتمع الدولي يتطلب عملية اختيار لان وقتنا ومواردنا محدودة . ان هذه المسائل التي يمكن ان يعهد بها الى منظمات اخرى بسبب طبيعتها يجب ان تفسح الطريق لتلك التي تتطلب الارادة السياسية لكل الدول الممثلة هنا بسبب اثرها على السلم والأمن والتنمية .

وانذا لم نبدأ سريعا في الترشيد الاجرائي والموضوعي للجمعية العامة فاننا سنتعرض لخطر تشويه وظيفتها الحقيقية وسنغرق في الجهاز البيروقراطي الضخم الذي اخذ يظهر اليوم ونشاهد تلاشي الخط الفاصل بين ما هو مهم وما هو ثانوي ، وبين ما هو حيوي وما هو مجرد ممارسة أكاديمية او بند له اهمية سياسية او اقتصادية ضعيفة .

ان مبادئ واهداف ميثاق الامم المتحدة تشكل كلاً متماسكاً تم تطويره واستكماله بعدة اعلانات وقرارات من الجمعية العامة وهي الجهاز السياسي الاكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي . وفي كثير من الاحيان فان التوافق العام في الرأي قد اثبت انه وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات اذ انه يلزم كافة الدول بتوفيق مواقفها مع هدف مشترك . وفي مناسبات اخرى فان المبادئ التي كانت موضع البحث لم يكن من المستطاع اتخاذ حلول وسطى بشأنها ، ولكن في كل حالة ينبغي ان تسبق عملية

المفاوضات والتنازلات والمرونة اتخاذ القرارات مع الاحترام المتبادل الذي يمكن ان يكون ضمانا
ليس فقط لفاعلية النتائج بل ايضا للمعرفة التامة لوجهات نظر اولئك الذين لم يشتركوا في نفس الافكار
والادراك الكامل لآرائهم .

ان عملية المفاوضات تتطلب وقتاً ونيةً حسنة ، وحتى يتاح لنا الوقت ويتوفر حسن النية ، فانه من الضروري أن تركز الجمعية العامة عملها على عدد محدود من المسائل ذات الأولوية ، وأن توكل الى الوكالات الأخرى من منظومة الأمم المتحدة بقية المسائل ، وبهذه الطريقة سيتمكن أن تحوّل هذه المنظمة الى أداة فعالة وسوف نسكت أصوات من يدعون أن المشاكل الهامة لا تطرح على هذا المحفل لأنه لا تتوفر لديه امكانية تحقيق النتائج الملائمة المضمونة التنفيذ .

هذه هي بعض الأفكار التي نتقدم بها الى زملائنا في هذه المنظمة ، وكعادتنا فاننا نود أن نسهم في الوحدة الفعالة للأمم من أجل الدفاع عن مثل عليا جمعتنا في سان فرانسيسكو منذ ٣٤ عاماً مضت .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٣٥